وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر الطور الثاني ل.م.د
في علم الاجتماع الحضري موسومة بـــ

دور المجالس البلدية المنتخبة في إدارة المجال الحضري

–دراسة ميدانيه بمجلسي بلديتي العيون وخميستي ولاية تيسمسيلت–

من اعداد الطالب (ة):
ط./ فاطيمة صادق
ط./ صبرينة براهيمي

تحت إشراف:
أ./ عبد القادر بريم

أمام لجنة المناقشة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
بريقل هاشمي	أستاذ محاضر	رئيسا
بريم عبد القادر	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
بوطيبة عبد الغاني	أستاذ محاضر	مناقشا

السنـــة الجامعية: 2022– 2023

شكر وعرفان

الحمد حتى يبلغ الحمد منتهاه وما توفقنا إلا بالله أتممنا انجاز
مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر
وبهذا الصدد أتوجه بالشكر إلى الأستاذين الفاضلين بريم عبد
القادر وبوزغلان الطاهر
وكل أساتذتنا الكرام وكل من كان له الفضل في إنجاز هدا
العمل.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية

بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى

الوالدين الكريمين إلى أمي الغالية التي تعبت من أجلي إلى أبي

التي تشققت يداه في سبيل رعايتي و إلى كل عائلة براهيمي أخي

و أخواتي وسام بسمة لوجين بلال اشرف زكريا أيوب وإلى رفيقات

المشوار الآتي قاسمتني لحظاته مروة جميلة سماح نجوى والى من

رافقتني في هذه المذكرة فاطمية واهدي هذا العمل إلى كل من

كان لهم أثر على حياتي ومن أحبهم قلبي

إهداء:

يعود الفضل بعد الله تعالى في انجاز هذه المذكرة إلى من كانت سندي أمي عزيزتي أطال الله في عمرها و إلى من تمنيت أن يكون معي في هذا اليوم داعمي في مشواري الدراسي أبي صادق بالخروبي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى أختي و إخوتي إلى أحباء قلبي عبد المالك محمد حذيفة إسراء أسيل تسنيم صهيب والى كل من يحمل لقب صادق

والى من رافقتني في هذه المذكرة صبرينة والى رفيقات دربي "قوجيل خيرة – طاعم فاطيمة"

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

إهداء .....

فهرس المحتويات .....

فهرس الجداول .....

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: أسباب اختيار الموضوع 5

ثانيا: أهمية البحث وأهدافه: 5

ثالثا: الإشكالية: 6

رابعا: الفرضيات: 7

خامسا: منهجية البحث..... 8

سادسا: التعريف بمجالات البحث:..... 10

سابعا: العينة وكيفية اختيارها:..... 11

ثامنا: تحديد المفاهيم: 11

تقييم عام للدراسة: 15

الفصل الثاني: البلدية في الجزائر، تعريفها، تاريخها، هيئاتها

تمهيد 18

أولا تعريف البلدية: 19

ثانيا: تاريخ البلدية: 20

خلاصة:..... 31

الفصل الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للمجال الحضري

تمهيد: 33

أولا: الاتجاهات النظرية..... 33

ثانيا: المداخل النظرية..... 39

خلاصة..... 45

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
تمهيد: 47
أولا: تقديم مجالي الدراسة 48
ثانيا- خصائص عينة مجتمع البحث: 50
ثالثا : الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي وإدارة المجال الحضري 53
رابعا : الموارد المالية وإدارة المجال الحضري 59
- خامسا : المشاركة المجتمعية وإدارة المجال الحضري 65
- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات: 75
النتائج العامة: 78
خاتمة 82
قائمة المراجع 84
الملاحق .....

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	يبيّن عدد وسكان ومساحة البلديات المختلطة في الجزائر سنة 1978	21
.2	بيّن توزع السكان على عدد البلديات في سنة 1963	23
.3	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	50
.4	يوضح توزيع مجتمع البحث حسب متغير السن	50
.5	يمثل توزيع مجتمع البحث حسب متغير المستوى التعليمي	51
.6	يمثل توزيع مجتمع البحث حسب متغير مكان الإقامة	51
.7	يبين توزيع مجتمع البحث حسب متغير المهنة	52
.8	يمثل توزيع مجتمع البحث حسب متغير الأجر	53
.9	يوضح الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي	53
.10	يوضح أسباب هذه الصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي	54
.11	يوضح الصراعات الخفية بين الأعضاء	55
.12	يوضح النظر في الصراعات الموجودة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي	56
.13	يوضح مدى ضرورة الصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي	57
.14	يوضح الاستشارة في الصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي	57
.15	يوضح الوقت الذي تأخذه الصراعات لحل المشاكل	58
.16	يوضح تحصل البلديتين على التغطية المالية	59
.17	يوضح تحصل البلديتين على التغطية المالية من طرف الولاية	59
.18	يوضح نوع التغطية المالية التي تحصل عليها البلدية من طرف الوزارة	60
.19	يوضح طبيعة المرافق الممولة من طرف الولاية.	**61**
.20	يوضح التسيير العقلاني للموارد المالية لتهيئة المناطق الحضرية	62
.21	يوضح فعالية الرقابة وطبيعتها في تسيير المهام في المناطق الحضرية	63
.22	يوضح إسناد المناصب لمستحقيها (الرجل المناسب في المكان المناسب)	64
.23	يوضح نوع المهارة التي يكتسبها أعضاء المجلس الشعبي البلدي في تسيير المناطق الحضرية	65
.24	يوضح درجة الاتفاق حول القرارات الجماعية حول تسيير الموارد الموارد المالية	65
.25	يوضح التنسيق والتنظيم بين الموارد المالية المتحصل عليها والاحتياجات الحضرية	66
.26	يوضح إعلام رؤساء الأحياء حول تجسيد مشروع جديد	67

27.	يوضح التواصل وتنسيق بين الأعضاء والشركاء الاجتماعيين في المجال الحضري	67
28.	يوضح أسباب عدم الرد عن الشكاوي المقدمة من طرف المواطنين	68
29.	يوضح نوع المشاريع التي يطالب بها السكان ومدى تفعيلها	69
30.	يوضح إشراك المواطنين في اتخاذ القرار بخصوص المجال الحضري	70
31.	يوضح مدى استعمال الوسائل التكنولوجية الافتراضية لسماع اقتراحات الموطنين	71
32.	يوضح صعوبة فهم القوانين التي تسير المناطق الحضرية	72
33.	يوضح نوع سلوك المواطن أثناء المطالبة بالمشاريع التنموية	72
34.	يوضح تخصيص يوم لاستقبال المواطنين والجهة المستقبلة	73
35.	يوضح طريقة إسناد المهام	74
36.	يوضح اختبار الفرضية الفرعية الأولى : الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي تؤثر على إدارة المجال الحضري.	75
37.	يوضح اختبار الفرضية الفرعية الثانية : نقص الموارد المالية يؤثر على إدارة المجال الحضري	76
38.	ضعف إشراك المجالس الشعبية البلدية المواطنين يؤثر على إدارة المجال الحضري والعناية به.	77

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن دور المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري ببلديتين متجاورتين بدائرة خميستي بولاية تيسمسيلت هما المجلس الشعبي البلدي لبلدية خميستي والمجلس الشعبي البلدي لبلدية لعيون، وتمثلت أهميتها البالغة في إدارة المجال الحضري والاهتمام به، وكان الكشف عن هذا الدور بالوقوف على واقع هذه المجالس وحالها، واعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، كما اعتمدنا على أدوات في دراستنا على الاستمارة والمقابلة والملاحظة المباشرة، وتمثلت إشكالية الدراسة في: هل يمكن أن نعتبر أيضا أن ضعف إشراك المواطنين في هذه المجالس يؤثر على إدارة المجال الحضري بهاتين المدينتين والعناية بهما؟ أم أنه هناك أسباب أخرى.

وكانت فرضيات دراستنا كالتالي:

1- الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي تؤثر على إدارة المجال الحضري والاهتمام به.

2- نقص الموارد المالية بالمجالس الشعبية البلدية يؤثر على إدارة المجال الحضري والاهتمام به.

3- ضعف إشراك المجالس الشعبية البلدية المواطنين يؤثر على إدارة المجال الحضري والعناية به.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- **هناك صراعات داخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنسبة 65%.**
- **أسباب الصراعات بين أعضاء المجلس (انتمائية- قرابية- جهوية- ذهنية- قيمية).**
- **وجود صراعات خفية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنسبة 45%**
- **يتم النظر في الصراعات الموجودة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي وذلك 57,5%**
- **كلا البلديتين يتحصلان على التغطية المالية من طرف الولاية بنسبة 60%**
- **هناك تمويل من طرف الولاية لتغطية كافة المرافق الاجتماعية بنسبة 85%**
- **هناك إتقان نسبي ومهارة متوسطة يكتسبها أعضاء المجلس الشعبي البلدي في إدارة المجال الحضري بنسبة 45%.**

الكلمات المفتاحية:أعضاء المجلس، المجالس الشعبية، المجال الحضري، بلدية العيون، بلدية خميستي،

Abstract:

The current study aimed at revealing the role of municipal councils in managing the urban space in two neighboring municipalities in the district of Khemisti in the state of Tissemsilt. The councils and their condition, and we relied in our study on the descriptive approach, as we relied on tools in our study on the interview, questionnaire and direct observation. Or is there other reasons.

The hypotheses of our study were as follows:

1- The internal conflicts between the members of the Municipal People's Assembly affect the management of the urban area and the interest in it.

2-The lack of financial resources in the municipal people's councils affects the management of the urban area and the interest in it.

3-The weak involvement of the municipal people's councils affects the management and care of the urban area.

The study reached a set of results, the most important of which are:

-There are internal conflicts among the members of the Municipal People's Assembly, at a rate of 65%.

-Causes of conflicts between members of the Council (affiliation - kinship - regional - mental - values.(

-The presence of hidden conflicts between the members of the Municipal People's Assembly by 45%

-Conflicts between members of the Municipal People's Assembly are considered, at 57.5%

-Both municipalities obtain financial coverage from the state by 60%.

There is funding from the state to cover all social facilities by 85%.

-There is a relative proficiency and average skill acquired by the members of the Municipal People's Assembly in managing the urban area by 45%.

Keywords: Council members , popular councils, urban area, municipality of Laayoune, municipality of Khemisti,

Council members

مقدمة

مقدمة:

إدارة المجال الحضري جانب مهم من جوانب التنمية الحضرية، اهتمت بها الجزائر خاصة بعد الاستقلال اهتماما بالغا للتخفيف من حدة المشاكل التي يعيشها المواطنون في المدينة خصوصا تلك المتعلقة بتوفير المرافق المختلفة والخدمات على جميع الأصعدة والمستويات.

وتجسيدا لهذا وضعت الخطط والبرامج والسياسات وسنت القوانين وأوكلت المهمة للإدارات المحلية لاسيما المجالس البلدية منها، وأقحمت فيها حتى المواطنين باعتبارهم شركاء ومن حقهم أن يديروا مجالهم الذي يعيشون فيه، إلا أن ما يلاحظ على هذه المجالس البلدية رغم ما منحته لهم الدولة من صلاحيات واسعة وأدوات قانونية ومالية وتقنية إلا أنها لم تدر المجال الحضري وتسييره كما ينبغي، وتخطيطها لم يكن في مستوى تطلعات المواطنين والسبب في ذلك كله هو الانسداد المتكرر من حين لأخر الذي تشهده هذه المجالس بسبب الصراعات الداخلية بين أعضائه والتي قد تكون أحيانا بسبب المصالح الخاصة لبعض الأعضاء، وكذا بسبب نقص الموارد المالية التي تسد حاجتها التنموية وعدم إشراكها للمواطنين باعتبارهم فاعلين اجتماعيين، ومثل هذه الأسباب هي من يعيق هذه المجالس في القيام بدورها كما يتطلب الأمر .

لذا يتعين عليها إذا ما أرادت أن تحقق أهدافها في إدارة المجال الحضري وتنميته والاهتمام به وتخفف من حدة المشكلات الحضرية التي يعيشها سكان الحضر أن تعمل على تحقيق الاستقرار وتجنب الصراعات الداخلية بين أعضائها وما توفره لنفسها مداخيل مالية من مختلف المصادر لسد حاجاتها التنموية، وكذا ضرورة إشراك المواطنين في إدارة وتسيير مجاله ولا تعتبرهم مجرد مستهلكين وفقط ...

من أجل هذا كله حاولنا أن نجمع بين المعالجة النظرية والميدانية لقضية دور المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري وتنميته فقسمنا بحثنا هذا إلى بابين وسبعة فصول وخاتمة.

خصصنا الباب الأول منهما للمعالجة المنهجية والنظرية وذلك في ثلاثة فصول، جاء الأول منهما على شكل فصل منهجي، تناولنا فيه أسباب اختيار الموضوع، أهمية البحث وأهدافه، الإشكالية والفرضيات، منهجية البحث، مجالات البحث، العيّنة وكيفية اختيارها، تحديد المفاهيم، الدارسات السابقة.

وتناولنا في الفصل الثاني النظريات المفسرة للتحضر والظواهر الحضرية فعرضنا من خلالها أهم الاتجاهات والمداخل المتعلقة بهما وخلصنا في الأخير إلى خلاصة بينا في الاقتراب النظري لموضوع البحث.

بينما تناولنا في الفصل الثالث البلدية في الجزائر، فعرفناها ووقفنا على تاريخها قبل وبعد الاستقلال ثم عرجنا على أهم هيئاتها.

أما الباب الثاني فخصصناه للجانب الميداني لدور المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري في أربعة فصول، جاء الفصل الرابع لتقديم ميدان الدراسة، وفيه تم تقديم مجلسي الدراسة ثم خصائص أفراد العينة، وحاولنا في الفصل الخامس الكشف عن أثر الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي على إدارة المجال الحضري والاهتمام به، ثم حاولنا في الفصل السادس الكشف عن أثر نقص الموارد المالية بالمجالس الشعبية البلدية على إدارة المجال الحضري والاهتمام به، وتطرقنا في الفصل السابع إلى ضعف إشراك المجالس الشعبية البلدية المواطنين وأثره على إدارة المجال الحضري والعناية به.

وبعد هذا كله انتهينا إلى استنتاج عام بينا فيه أن دور المجالس الشعبية البلدية في إدارة المجال الحضري وتنميته مرتبط بمدى استقرار هذه المجالس ونبذها للصراعات الداخلية بين أعضائها ومدى ما توفره لنفسها من مداخيل مالية من مختلف المصادر لسد حاجاتها التنموية، وكذا بضرورة إشراك المواطنين في إدارة وتسيير مجاله ولا تعتبرهم مجرد مستهلكين وفقط .

وأما خاتمة البحث ككل فقد خصصناها لعرض أهم الأفكار المتعلقة بدور المجالس الشعبية البلدية في إدارة المجال الحضري باعتبارها الأداة المخولة قانونا لتنفيذ برامج وأهداف التنمية.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

– أولا: أسباب اختيار الموضوع

– ثانيا: أهمية البحث وأهدافه

– ثالثا: الإشكالية

– رابعا: الفرضيات

– خامسا: منهجية البحث وأدوات جمع البيانات

– سادسا: التعريف بمجالات البحث

– سابعا: العينة وكيفية اختيارها

– ثامنا: تحديد المفاهيم

– تاسعا: الدراسات السابقة

تمهيد:

لدراسة الظواهر الاجتماعية يتبع الباحث مجموعة من الخطوات الإجرائية، تعرف بخطوات المنهج العلمي، وعادة ما تتمثل هذه الخطوات في بناء إشكالية البحث، وصياغة فرضياته وتحديد مفاهيمه، وكذا بيان أسباب اختياره لهذه المشكلة والهدف من البحث فيها، وهذا طبعا بعد الوقوف على أهم الدراسات السابقة لها والاطلاع على كيفية تناولها لهذه الظاهرة وأهم النتائج التي انتهت إليها، كي تتضح له زاوية التناول ولا يكون بحث مجرد تكرار لما قام به سابقوه وهذه الخطوات المنهجية الإجرائية هي ما سنحاول تبيانه في هذا الفصل.

أولا: أسباب اختيار الموضوع

تعددت أسباب اختيارنا لموضوع دور المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري في دائرة خميستي ولاية تيسمسيلت، منها ماهو ذاتي وما هو موضوعي، وهذه الأسباب نوردها كمايلي:

أ- أسباب ذاتية:

وتتمثل وفي رغبتنا في تناول موضوع يتعلق بمنطقتنا التي نسكن بها، وهذا ما يساعدنا كثيرا في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة في أسرع وقت وبكل سهولة، إضافة إلى اقتناعنا وإحساسنا بالقدرة على البحث في هذا الموضوع أملا منا في الكشف عن ما يكتنف المجالس البلدية من غموض في إدارة المجال الحضري.

ب- أسباب موضوعية:

وتتمثل في محاولة التعرف على دور المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري بدائرة خميستي التي تشتمل على بلديتين ومجلسين وذلك من خلال الكشف عن واقع الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي بهاتين البلديتين وكذا نقص الموارد المالية بهما وضعف المشاركة المجتمعية وأثر كل هذا في إدارة المجال الحضري، ذلك أن هذا المجال على الرغم مما تسخره الدولة من إمكانيات مادية ضخمة للاهتمام به وتحسينه إلا أنه مزال مترديا ومهملا ودون التطلعات لذا فالحاجة ماسة إلى البحث في مشكلة المجال بهاتين البلديتين، ومما يدعم هذه الأسباب أيضا هو قلة الدراسات التي تناولت موضوع المجالس البلدية ودورها في إدارة المجال الحضري خصوصا بمنطقتنا.

ثانيا: أهمية البحث وأهدافه:

أ- أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في الكشف عن دور المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري ببلديتين متجاورتين بدائرة خميستي بولاية تيسمسيلت هما المجلس الشعبي البلدي لبلدية خميستي والمجلس الشعبي البلدي لبلدية لعيون، لما لهذه المجالس من أهمية بالغة في إدارة المجال الحضري والاهتمام به، ويكون الكشف عن هذا الدور بالوقوف على واقع هذه المجالس وحالها وما يعوقها عن أداء دورها كي نتمكن في الأخير من رصد العوامل التي تساعد على استقرارها ومن ثم أداءها لدورها المنوط بها في إدارة المجال الحضري كما ينبغي.

ب- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية تتمثل فيما يلي:

I- أهداف علمية: وتتمثل في

01- الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في الإشكالية

02- الوقوف على أهم المشكلات التي تواجهها المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري حتى يمكن التصدي لها أو التقليل منها.

03- الكشف عن واقع الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي للبلديتين وأثرها في إدارة المجال الحضري.

04- التعرف على الأثر الذي يتركه نقص الموارد المالية في إدارة المجال الحضري والاهتمام به.

05- التعرف على دور المشاركة المجتمعية في إدارة المجال الحضري بالبلديتين.

II- أهداف عملية: وتتمثل في

01- اكتشاف معارف جديدة حول الموضوع والبحث عما يتعلق به من حقائق.

02- الكشف عن حقيقة الدور الذي تلعبه المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري والاهتمام به

03- الكشف عن أهم الصلاحيات المخولة للمجالس البلدية في إدارة المجال الحضري والاهتمام به

04- التعرف على طبيعة المناخ السائد بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية وطبيعة العلاقات التي تحكمهم وأثر ذلك كله في إدارة المجال الحضري

05- طرح تصور لإمكانية الزيادة من حجم الدور الذي تعلبه المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري وتحسينه بما يتناسب وتطلعات المجتمع.

ثالثا: الإشكالية:

تعتبر إدارة المجال الحضري من أهم القضايا التي تهتم بها دول العالم بأكمله ذلك لأنها الوسيلة التي تحقق بها حياة متحضرة وراقية، ولما أدركت الجزائر أهمية ذلك اهتمت بالمجتمع الحضري وأعطت الأولوية في خططها التنموية لتحسين مجاله الذي يعيش فيه.

لكن وعلى الرغم مما تحقق من نتائج إيجابية في ذلك إلا أن إدارة هذا المجال لم ترق إلى المستوى المطلوب خصوصا بالمدن الداخلية ففي مدينتي خميستي ولعيون بتيسمسيلت مثلا المجال الحضري فيهما لازال متدهورا ولا زالت فيه الكثير من مظاهر الحياة الريفية .

وما نراه اليوم من جهود حثيثة تبذلها السلطات المعنية المتمثلة عموما في المجالس البلدية لتحسين هذا المجال والاهتمام به لم تكن في مستوى التطلعات، فكثيرا ما يعدون بمشروعات حيوية هامة، كتوفير السكنات والمستشفيات والملاعب وصيانة الطرقات والممرات وتنظيف الشوارع وتوفير الإنارة مثلا غيرها، لكن سرعان ما تتلاشى هذه الوعود

إذ أن كثيرا ما تسمع على أن هناك صراع داخلي بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي أدى إلى انسداده وأن أعضاءه يقاطعون المداولات ويؤجلونها لأسباب غير معروفة.

فهل يمكن أن نعتبر أن هذا الصراع الداخلي بين أعضاء المجلس الواحد والانسداد سببا من الأسباب التي تؤثر على إدارة المجال الحضري والاهتمام به؟

كثيرا ما نسمع أن البلدية ليس لها ميزانية كافية تغطي بها احتياجاتها لأنها وبكل بساطة ليس لها مداخيل كافية تحصلها من ممتلكاتها أو من الجباية ولم تتلق إعانات أو وصايا وليس لها خدمات خاصة تؤديها بمقابل ...

فهل يمكن القول: إن نقص الموارد المالية للبلدية يؤثر على إدارة مجالها الحضري والاهتمام به؟

وبعيدا عن كل هذا وذاك يسوقنا الحديث إلى أن قانون البلدية 10/11 ينص في المادة 11 منه على أن المجلس الشعبي البلدي يتخذ كل التدابير لإعلام المواطنين واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... كما يمكنه تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين، وينص في المادة 12 منه على ضرورة وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز الموطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروفهم المعيشية، لكن الملاحظ أنه هناك ضعف في إشراك المواطنين في إدارة مجالهم من طرف المجلسين بهاتين البلديتين.

فهل يمكن أن نعتبر أيضا أن ضعف إشراك المواطنين في هذه المجالس يؤثر على إدارة المجال الحضري بهاتين المدينتين والعناية به؟ أم أنه هناك أسباب أخرى.

التساؤلات الفرعية للدراسة:

1- هل تؤثر الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي على إدارة المجال الحضري والاهتمام به؟

2- هل يؤثر نقص الموارد المالية بالمجالس الشعبية البلدية على إدارة المجال الحضري والاهتمام به ؟

3- هل يؤثر ضعف إشراك المجالس الشعبية البلدية المواطنين على إدارة المجال الحضري والعناية به؟

رابعا: الفرضيات:

للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة دور كبير في إدارة المجال الحضري والاهتمام به لكن هذا الدور يتوقف على مدى اسقرار هذه المجالس وخلوها من الصراعات، وكذا مدى توفرها على الموارد المالية ومدى إشراكها للمجتمع المدني

وعلى هذا الأساس تتفرع هذه الفرضية العامة إلى الفرضيات الجزئية الآتية:

1- الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي تؤثر على إدارة المجال الحضري والاهتمام به

2- نقص الموارد المالية بالمجالس الشعبية البلدية يؤثر على إدارة المجال الحضري والاهتمام به

3- ضعف إشراك المجالس الشعبية البلدية المواطنين يؤثر على إدارة المجال الحضري والعناية به

خامسا: منهجية البحث

لتقصي الحقائق بشأن مشكلة أو مسألة ما وكشفها يتبع الباحث في علم الاجتماع مجموعة من الخطوات المتسلسلة يطلق عليها منهج البحث العلمي والذي يعني" التنظيم الدقيق الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة التي يتضمنها موضوع ما إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون[1]، ونحن في بحثنا هذا سنحاول اتباع خطوات هذا المنهج ونستعين بالأدوات المناسبة التي تعيننا للوصول إلى نتائج دقيقة، ومن هذه المناهج والأدوات مايلي:

أ- مناهج البحث:

المنهج العلمي" عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعالة لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكل هذه الظاهرة أو تلك [2] ، والمناهج عديدة ومتنوع واستخدامها يتوقف على طبيعة الموضوع فهناك من الموضوعات ما يصلح له المنهج المقارن وهناك من يصلح له المنهج التاريخي وهناك من يصلح له المنهج الوصفي ...وهناك من يصلح له غير هذه المناهج.

وموضوعنا هذا بما أن يهدف إلى استقصاء وتشخيص دور المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري والاهتمام به فإن المنهج الملائم له هو المنهج الوصفي إذ من خلاله يمكننا الكشف عن جوانب هذا الدور وتحديد العلاقة التي تربط بينه كمتغير تابع وبين الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي، ونقص الموارد المالية البلدية، وكذا ضعف إشراك المواطنين في هذه المجالس كمتغيرات مستقلة، ذلك أن المنهج الوصفي هو" عبارة عن استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها والكشف عن جوانبها وتحديد العلاقة بين عناصرها...[3] بالاعتماد على البيانات الكمية التي يوفرها لنا الاستبيان.

أما من حيث المعالجة البيانية للمعطيات فإننا سنستعين بنظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لأنه يساعدنا على تفريغ الجداول والربط بينها كما يساعدنا في اختبار الفرضيات وتحديد العلاقة بين متغيراتها وبيان نوعية هذه العلاقة ومن ثم يسهّل لنا الحكم عليها أي على الفرضية.

1- عبد القادر بريم، دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته، دراسة ميدانية بمنطقة الونشريس في مدينتي تيارت وتيسمسيلت، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر 2، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2017-2018، ص27.

2- نفس المرجع، ص27.

3- نفس المرجع، ص28.

ب– أدوات جمع البيانات:

هناك عدة أدوات تستعمل في جمع البيانات والمعطيات وهذا بحسب موضع البحث وتتمثل الأدوات التي استخدمنها في جمع المعطيات الخاصة ببحثنا فيما يلي:

1– الملاحظة المباشرة:

تعتبر الملاحظة أداة مهمة من أدوات جمع المعلومات من الميدان عن ظاهرة ما من الظواهر وتعرف بأنها" هي الانتباه إلى ظاهرة أو حادثة معينة أو شيء ما بهدف الكشف عن أسبابها وقوانينها[1]، ويوجد هناك أنواع عدة من الملاحظة، وهي الملاحظة المباشرة، غير المباشرة، عابرة، منتظمة...

أما نحن فقد استعملنا النوع الأول وهو الملاحظة المباشرة وقد استعنا بها في ملاحظة الحالة المتردية للمجال الحضري بالمدينتين وقلة اهتمام المجلسين البلديين بهذا المجال.

2– الاستبيان:

يعد الاستبيان أداة مهمة في جمع البيانات عن المبحوثين" والحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء ويساعد الملاحظة ويكملها، وأحيانا يكون الأداة العملية الوحيدة للقيام بالدراسة الميدانية[2] ، ويصاغ الاستبيان في شكل أسئلة متدرجة يراعى فيها السهولة والوضوح والدقة وكل طائفة منها تجيب عن فرضية معينة.

ونحن بعدما أنهينا استبياننا وراعينا فيه جانبي الشكل المضمون عرضناه على محكمين لتقويمه واكتشاف العيوب التي من الممكن أن نقع فيها قبل تطبيقه في الميدان، وبعد هذا أخرجناه في صورته النهائية ثم طبقناه في الميدان وقمنا بعد ذلك بمعالجته عن طريق الحاسوب فحصلنا على مختلف الجداول الإحصائية.

ج – دليل المقابلة :

– المقابلة: تعتبر من التقنيات المباشرة التي تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة عن المحيط الاجتماعي الذين ينتمون إليه، لكنها قد تأخذ في بعض الأحيان صيغة المساءلة الجماعية بطريقة نصف موجهة، وهي في كلتا الحالتين تسمح بأخذ معلومات كيفية تفيد في التعرف العميق على المبحوثين والدوافع التي تحركهم واكتشاف الأسباب الكامنة وراء أفعال الفردية والجماعية.[3]

[1]- نفس المرجع، ص28.

[2]– موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004

بينهم **وتم استعمال دليل المقابلة من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة أكثر وتفسيره من مختلف الجوانب واستعمال هذه الإجابات في تحليل الجداول والمعطيات الكمية المستمدة من الجانب الميداني للدراسة . وكان دليل المقابلة الموجه كالآتي:**

- هل هناك صراعات خاصة بالمجال الحضري
- إلى ماذا تعود أسباب الصراعات
- هل هناك جماعية بين الأعضاء المجاورين
- هل هناك مشروع حضري مدروس من طرف هيئات متخصصة.
- هل يتم الاهتمام بالمرافق العمومية القديمة.
- هل يتم ترميم المناطق الحضرية.
- هل هناك أشغال مفعلة في البلدية (شبكة الطرق- الإنارة- شبكة الكهرباء- الغاز- الماء- مراقبة الوسائل العامة- المرفق القاعدية)
- هل تتحصلون على الأموال لتغطية النقائص
- هل هناك تنظيم في المجال الحضري يعتمد على أساليب علمية مدروسة.
- هل هناك مشاركة من طرف المواطنين في تنمية المجال الحضري.
- **الأساليب الإحصائية المعتمد عليها** : تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS نسخة 23 من أجل تفريغ بيانات الاستمارة وتكميمها وتفسيرها سوسيولوجيا.

سادسا: التعريف بمجالات البحث:

مجالات البحث في الظاهرة السوسيولوجية في العلوم الاجتماعية ثلاثة هي المجال المكاني والمجال البشري والمجال الزمني وهذه المجالات هي كالآتي:

أ: المجال المكاني:

تم إجراء البحث الميداني بمجلسين شعبيين بلديين ببلديتين متجاورتين بدائرة خميستي هما بلدية لعيون وبلدية خميستي ولم يكن هدفنا هنا المقارنة بين هذين المجلسين وإنما لتعميم النتائج التي توصلنا إليها في هذا الشأن على كل المجالس البلدية المشابهة لها بالمنطقة.

وقد تم اختيارنا للمجلسين الشعبيين البلديين لبلدية لعيون وبلدية خميستي دون غيرهما من المجالس الأخرى لأن هذين المجلسين يقعان في مدينتين متجاورتين تنتميان إلى دائرة واحدة وهي دائرة خميستي وهما من أكبر المجالس على مستوى الولاية، مجالهما الحضري مهمل ومتردي.

ب: المجال البشري:

تضمن المجال البشري للبحث دارسة مجلسين شعبيين بلديين ببلديتين متجاورتين بدائرة خميستي هما المجلس الشعبي البلدي لبلدية لعيون والمجلس الشعبي البلدي لبلدية خميستي وكل منهما يشتمل على تسعة عشر (19) عضوا 12 منهم دائمون والبقية غير دائمين.

ج: المجال الزمني:

هي المدة التي استغرقها بجانبيه النظري والتطبيقي ففي الجانب النظري استغرقنا مدة ثلاثة (03) أشهر هي جانفي فيفري، مارس، أما الجانب التطبيقي فقد استغرقنا فيه شهرين كاملين هما شهر أفريل وشهر ماي، ففي شهر أفريل قمنا بإعداد الاستبيان وتحكيمه واستغرقت المدة 15 يوما، ثم وزعناه في الـ 15 يوم المتبقية على 34 عضوا بالمجلسين استرجعناها كلها.

وأما في شهر ماي فقد خصصناه لمعالجة البيانات وتحليلها والتعليق عليها ومن ثم إخراج البحث في صورته النهائية.

سابعا: العينة وكيفية اختيارها:

يتحدد أسلوب جمع البيانات حسب الهدف من البحث، وحجم المجتمع محل لبحث وعموما هناك أسلوبان لجمع هذه البيانات هما طريقة المسح الشامل وطريقة العينة، وبما أن مجتمع بحثنا صغير يتكون من مجلسين بلديين كل منهما يتكون من 19 عضوا أي بمجموع 34 مفردة فقط فإن الطريقة الملائمة في اختيار العينة هي طريقة المسح الشامل أي الدراسة الشاملة للمفردات كلها.

ثامنا: تحديد المفاهيم:

للمفاهيم أهمية كبيرة في البحث فهي موجودة تقريبا في أغلب مراحله فلبناء الإشكالية نحتاج إلى مفاهيم وكذلك لصياغة الفرضيات نحتاج إلى مفاهيم (متغيرات) وفي عملية جمع المعطيات من الميدان نحتاج تقنيات وأدوات ولكي نحدد هذه الأدوات يجب علينا أن نفكك المفاهيم إلى أبعاد ومؤشرات ومن خلال المؤشرات نحدد الأدوات الملائمة لبحثنا، ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تكتسيها المفاهيم في البحث كان لزاما علينا أن نحدد مفاهيم بحثنا كمايلي:

1- الصراع الداخلي بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي:

لتعريف الصراع الداخلي بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي نعرف الصراع الداخلي بين الأعضاء أولا ثم المجلس الشعبي البلدي ثانيا

أ- الصراع:أحد أنماط التفاعل الاجتماعي ينشأ من تعارض المصالح، وهو الموقف التنافسي حيث يعرف كل من المتنافسين غريمه ويدرك أنه لا سبيل إلى التوفيق بين مصالحه ومصالح الغريم فتنقلب المنافسة بينهما إلى صراع حيث يعمل كل منهما على تحطيم الأخر والتفوق عليه.

والصراع في علم النفس حالة انفعالية مؤلمة تنتج عن النزاعات بين الرغبات المتضادة، وعدم إشباع الحاجات أو عدم السماح لرغبة مكبوتة بالتعبير عن ذاتها شعوريا[1].

ب- التعارض والصراع داخل المنظمة: الحالة التي تنشأ من ضعف المعنويات وتنازع السلطات وعدم وضوح الأهداف والاختصاصات.

2- المجلس الشعبي البلدي: هو الهيئة المنتخبة التي تتولى المصالح المحلية في دائرة البلدية ويختص المجلس البلدي بالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والمواصلات والمرافق العامة ألخ...[2]

***- التعريف الإجرائي للصراع الداخلي بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي:** هو نزاع يحدث بين الأعضاء بسب سوء التفاهم أو بسبب مصلحة ما من المصالح وقد تكون هذه المصلحة شخصية أو عامة ويؤدي هذا الصراع أحيانا إلى انسداد المجلس أو التصويت ضد المصلحة العامة وبالتالي تتعطل مصالح الناس والتي من بينها التنمية الحضرية وعدم الاستفادة منها.

3- الموارد المالية للمجلس البلدي: تتألف الموارد المالية للمجلس البلدي من الضرائب والرسوم والإعانات الحكومية والتبرعات [3]

***- التعريف الإجرائي للموارد المالية للمجلس البلدي:** هي كل ما يحصل عليه أو يتلقاه المجلس البلدي من مختلف المصادر ويستغلها في الإنفاق على المصلحة العامة للمواطنين والتي من بينها تحسين إطاره المعيشي بما فيه المجال الحضري ...

[1]- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الفتح، بيروت،ط2، 1982، ص79.

[2]- نفس المرجع، ص276.

[3]- نفس المرجع، ص 276.

3- إشراك المواطنين (مشاركة المواطنين): مفهوم عام يعني التعاون بين أعضاء المجتمع للوصول إلى المستوى الأفضل من خلال تطبيق السياسة الاجتماعية والقانون والتخطيط العلمي، ويركز المنظم الاجتماعي عادة على عملية المشاركة الاجتماعية من جانب الناس لأنها هي أساس النجاح في عمله المكلف به، وتأخذ المشاركة أشكالا وأنماطا ومستويات مختلفة سواء من قبل الفرد أو المجتمع[1]

* **التعريف الإجرائي لإشراك المواطنين في المجالس البلدية:** وتعني جعلهم شركاء في تسيير شؤون البلدية وذلك بتشجيعهم واتخاذ التدابير اللازمة لإعلامهم بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... والسهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيزهم وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

4- المجال الحضري (الإطار الحضري): هو الخط الذي يمكن رسمه حول أية مدينة بحيث يشمل كل الأراضي التي تتعرض للنفوذ الحضري لهذه المدينة[2]

* **التعريف الإجرائي لإدارة المجال الحضري:** وتعني تنظيمه و تسييره وتنميته بكل ما هو متاح من الوسائل بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطنين ولا تقتصر إدارة هذا المجال على السلطات العمومية فقط، وإنما هي أيضا من مسؤوليات المواطنين.

تاسعا: الدراسات السابقة:

هي كل الدراسات المستقلة بالموضوع، مما تم نشرها بأي شكل من الأشكال، بشرط أن تكون مساهمة ذات قيمة علمية، وقد يكون النشر بالطباعة أو بواسطة المحاضرات أو الأحاديث المذاعة صوت وفقط، أو صوتا وصورة أو تم تقديمها لمؤسسة علمية للحصول على درجة علمية، أو على مقابل مادي أو لمجرد الرغبة في المساهم العلمية[3]

ولا توجد في الحقيقة هناك طريقة موحدة يتفق عليها جميع الباحثين والمهتمين بعلم الاجتماع في كيفية عرض الدراسات السابقة وإنما يرجع ذلك إلى ذكاء الباحث وفطنته ومعرفته بمدى أهمية هذه الدراسات وفوائدها بالنسبة لبحثه ولكي يكون عرضنا مفيد ينبغي علينا أن نستهدف النقاط الآتية في كل دراسة لها علاقة بموضوعنا كما يلي:

[1] – عبد القادر بريم، المرجع السابق، ص51.

[2] – أحمد زكي بدوي، المرجع السابق، 436.

[3] - سعيد إسماعيل صيني. قواعد أساسية في البحث العلمي. سوريا: مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، 1994، ص155.

1- دراسة بومدين حليمة:

أ- عنوان الدراسة: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في تخصص إدارة محلية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، سنة 2021.

ب- موضوع الدراسة: تناولت الدراسة الآليات والإمكانيات المتوفرة للبلدية لمساعدتها في عملية التنمية المحلية

ج- القضايا التي عالجتها الدراسة: تتحد القضية الأساسية لهذه الدراسة في مدى مساهمة الآليات والإمكانيات المتوفرة للبلدية لمساعدتها في عملية التنمية المحلية

د- منهج الدراسة وأدواتها: استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي ورأت بأنه المنهج المناسب لموضوعها غير أنها لم تستعمل الأدوات المعهودة كالاستبيان والمقابلة وإنما اعتمدت على تحليل عملية التنمية في البلدية من خلال الآليات التي تمتلكها كمجلس شعبي بلدي وهذه الآليات تتنوع بين آليات قانونية ومالية وتقنية وفنية ....

هـ- النتائج التي توصلت إليها:توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تحقيق التنمية المحلية يتطلب سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستغلال المقومات التي تحوزها البلدية سواء المالية أو التنظيمية.

- لتحقيق التنمية المحلية لا بد من توفير عنصر التمويل، الذي يعتبر العنصر الأساس في نجاح البلدية في أداء أدوارها، وذلك من خلال الحرص الشديد على تثمين الموارد المالية المحلية بالبلدية، والتقليل من منح الإعانات المالية له من طرف الدولة للقضاء على روح الاتكال والتخاذل.

و- تقييم عام للدراسة: تناولت هذه الدراسة قضية جوهرية تمثلت في دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية من خلال الآليات والإمكانيات المتوفرة لديها والمتمثلة عموما في الآليات القانونية والمالية والتقنية والفنية...وقد اتفقت مع دراستنا في الدور الذي تلعبه البلدية في التنمية، لكنها اختلفت معها في الطرح فبينما ترى هذه الدراسة أن البلدية تساهم في التنمية من خلال الصلاحيات الواسعة بموجب القانون، ترى دراستنا أن الصراعات الداخلية ونقص الموارد المالية و ضعف إشراك المواطنين هي كلها متغيرات تؤثر على المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري.

كما اختلفت معها في العينة وأدوات الدراسة إذ أن هذه الدراسة لم تستعن بالأدوات المعروفة كالاستمارة والمقابلة ولم تعتمد على عينة معينة وهذا عكس دراستنا التي اعتمدت على أداة الاستمارة والملاحظة وعلى عينة مسحية شملت كل أعضاء المجلس الشعبي البلدي ببلدية خميستي والعيون بولاية تيسمسيلت.

2- دراسة بونويوة سمية، بخوش حسام:

أ- عنوان الدراسة: دور المجلس الشعبي البلدي في تنفيذ مخططات التنمية مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في تخصص قانون عام، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2022.

ب- موضوع الدراسة: تناولت الدراسة دور رئيس المجلس الشعبي البلدي في تنفيذ مخططات التنمية المحليةونطاق تحقيق نجاحها.

ج- القضايا التي عالجتها الدراسة: تتحد القضية الأساسية لهذه الدراسة في الدور الذي يلعبه رئيس المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية من خلال ما تتوفر عليه البلدية من آليات وإمكانيات وبفضل ما يتمتع به هو من صلاحيات.

د- منهج الدراسة وأدواتها: استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي وذكرت بأنه المنهج المناسب لموضوعها غير أنها لم تستعمل أيضا الأدوات المعهودة كالاستبيان والمقابلة وإنما اعتمدت على تحليل عملية التنمية في البلدية من خلال الآليات التي تمتلكها ومن خلال الصلاحيات المخولة لرئيس المجلس الشعبي البلدي.

هـ- النتائج التي توصلت إليها:توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- نجاح التنمية المحلية يتطلب منح الحرية والاستقلالية الازمة للمجالس الشعبية البلدية، وتوسيع صلاحياتها ذلك أن رئيس المجلس الشعبي البلدي لا يقوم بتنفيذ أي مشروع إلا بعد مصادقة الوالي عليه.

- التنمية في الجزائر لا تراعي متطلبات واحتياجات المواطنين لأن المشاريع التنموية تكون موجهة من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية الأمر الذي جعل البلديات مجبرة على تنفيذ البرامج التنموية وهي بذلك لا تشارك ولا تساهم في هذه المشاريع.

تقييم عام للدراسة:

تناولت هذه الدراسة قضية مهمة تمثلت في الدور الذي يلعبه رئيس المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية من خلال ما تتوفر عليه البلدية من آليات وإمكانيات وبفضل ما يتمتع به هو من صلاحيات، وقد اتفقت مع دراستنا في الدور الذي تلعبه البلدية في التنمية، لكنها اختلفت معها في الطرح فبينما ترى هذه الدراسة أن البلدية تساهم في التنمية من خلال الآليات التي تمتلكها والصلاحيات المخولة قانونيا لرئيسها، ترى دراستنا أن الصراعات الداخلية ونقص الموارد المالية و ضعف إشراك المواطنين هي كلها متغيرات تؤثر على المجالس البلدية في إدارة المجال الحضري.

كما اختلفت عنها في العينة وأداوات الدراسة إذ أن هذه الدراسة لم تستعن بالأدوات المعروفة كالاستمارة والمقابلة ولم تعتمد على عينة معينة وهذا خلافا لدراستنا التي اعتمدت على أداة الاستمارة والملاحظة وعلى عينة مسحية شملت كل أعضاء المجلس الشعبي البلدي ببلدية خميستي والعيون بولاية تيسمسيلت.

الفصل الثاني: البلدية في الجزائر، تعريفها، تاريخها، هيئاتها

تمهيد

- أولا: تعريف البلدية

- ثانيا: تاريخها

- ثالثا: هيئاتها

خلاصة

تمهيد:

حظيت البلدية باهتمام كبير من طرف الدولة ومنحت العديد من الصلاحيات وأسندت إليها الكثير من الوظائف والأدوار وذلك من أجل السهر على تسير حياة المواطنين على المستوى المحلي في شتى المجالات، وهذه الوظائف التي أسندت إليها هي ما سنحاول الوقوف عنده في هذا الفصل وذلك بعدما نقف عند تعريف البلدية أولا، ثم التطرق إلى تاريخها ثانيا، وهيئاتها ثالثا، وهذا كما يلي.

أولا تعريف البلدية:

للبلدية تعاريف متعددة نذكر منها مايلي:

جاء في دستور 1976 في حديثه عن المجموعات الإقليمية المتمثلة في الولاية والبلدية أن:

"البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القاعدة[1]

وجاء في دستور 1989 في تحديده أيضا للجماعات الإقليمية للدولة أن :

"الجماعات الإقليمية للدولة هي الولاية والبلدية، والبلدية هي الجماعة الإقليمية"[2]

وأما دستور 1996 فعرف البلدية بأنها "هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالخاصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون"[3]

كما تعرّف أيضا بأنها" القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة للمواطن في تسيير الشؤون العمومية"[4]

والبلدية من الناحية السوسيولوجية هي" حقيقة طبيعية تضم مجموعة من الأفراد تجمع بينهم روابط جغرافية وتاريخية وثقافية... بحيث تكون هذه الروابط مشتركة ومتضامنة بشكل متجانس و لا يأتي القانون إلا ليكرسها، وهي كذلك عبارة عن جهاز تخطيطي لإصلاحات تنفيذية لمشروعات تنموية، كما أنه أداة تحريك المجتمع بالإضافة إلى توفير البيئة الصحية التي تساعد المواطنين على إستثمار مواردهم و طاقاتهم للمشاركة و المساهمة في العملية التنموية في المدى القصير و .على المدى الطويل[5]"

من خلال هذه التعاريف المتعددة للبلدية نلاحظ أنها تعاريف في مجملها تنص على أن البلدية مجموعةٌ إقليمية قاعدية، تضم مجموعة من الأفراد تجمع بينهم روابط جغرافية وتاريخية وثقافية... وهي عبارة عن جهاز تخطيطي لإصلاحات تنفيذية لمشروعات تنموية ...ومعنى كونها إقليمية هي أنها تنشأ في إقليم معين بموجب قانون، وتمارس

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 24 نوفمبر 1976 م، العدد 94، ص 1048.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 01 مارس 1989 م، العدد 09، ص 190.

[3]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ألأول من شعبان عام 1432 هـ، 03 يوليو سنة 2011 م، العدد 37، ص 07.

[4]– نفس المرجع، ص 07.

[5] – عبد الحليم، تينة: تنظيم الإدارة البلدية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014، ص13.

سلطتها المخولة قانونا في حدود ذلك الإقليم ولا تتعداه، ومعنى كونها قاعدية أي أنها تمثل الجماعة الأولى من جماعات الدولة تهتم بتسيير شؤون المجتمع المحلي. ومعنى كونها وحدة طبيعية تضم مجموعة من الأفراد أي أنها اجتماعية، وأما معنى كونها أداة تخطيط لإصلاحات تنفيذية لشروعات تنموية أي أنها تسهر على إدارة الإقليم وتنميته اجتماعيا واقتصاديا وتقافيا وتحافظ على الإطار المعيشي للمواطن وتعمل على تحسينه.

ثانيا: تاريخ البلدية:

وجدت البلدية في الجزائر كهيئة إدارية محلية تهتم بشؤون المجتمع المحلي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...منذ الاستعمار الفرنسي واستمرت بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، لذا يمكننا القول أنها مرت بمرحلتين مختلفتين هما مرحلة الاستعمار الفرنسي ومرحلة الاستقلال ولكل منهما خصائصها ومميزاتها وهاتان المرحلتان سنتناولهما كالآتي:

أ- مرحلة الاستعمار الفرنسي

تميز التنظيم الإداري على المستوى المحلي بالجزائر أثناء المرحلة الاستعمارية بوجود ثلاثة (03) أصناف من البلديات وهي البلديات الأهلية، البلديات المختلطة، البلديات كاملة الصلاحيات (بلديات التصرف التام) وهذه البلديات هي كالآتي:

1- البلديات الأهلية:

هي بلديات تميزت بالطابع العسكري تمركزت عموما بالأماكن النائية بالمناطق الشمالية وكذا بالصحراء، وقد تولى تسييرها الجيش بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي أطلقت عليهم تسميات مختلفة منها: القايد، الأغا، الاشا آغا، الخليفة شيخ العرب[1].

وقد جرت عدة محاولات من طرف السلطات الاستعمارية لتنظيم بلديات الآهالي، فسميت بالدوار، بحيث قسمت القبيلة إلى دواوير، التي اعتبرت أولى المحاولات التنظيمية البلدية، فعلق أحد الكتاب (D. Benkezouh chouban) " وقد تم التعيين القانوني تحت تعبير الدوار – بلدية- بجماعة التي هي في نفس الوقت هيئة للتمثيل والتنفيذ، ولكن للأسف ليس لها أي شبه بالجماعة التقليدية[2]

2- البلديات المختلطة:

انتشر هذا النوع من البلديات في الكثير من المناطق الجزائرية خصوصا تلك التي يقل فيها الفرنسيون لا سيما الجنوبية منها، وفي هذا النوع من البلديات لا ينتخب الرئيس بل يتم تعيينه، ويحكم إنشاء هذه البلديات القانون

[1]- محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر، 2004، ص03.

[2]- عبد الحليم، تينة، نفس المرجع، ص15.

الصادر في 08 فيفري 1937، وقد أنشأ في مكان تلك البلديات عدة مراكز رئيسية انتزعت من اختصاص القيادة، وأصبحت تدار من طرف الأوربيين وحدهم[1]

وقد تشكل هذا النوع من البلديات من هيئتين تولتا تسييرها وهاتين الهيئتان هما:

1.2– المتصرف الإداري: ويعتبر العنصر الفعال في البلدية، وهو موظف من الغدارة الاستعمارية، يجمع كل الصلاحيات في يده، ويساعده موظفون جزائريون خاضعون للإدارة الفرنسية(القواد).[2]

.2.2– اللجنة البلدية: تحت رئاسة المتصرف، مع عضوية عدد من المنتخبين الفرنسيين وبعض الجزائريين الأهالي، الذين يعينون من طرف السلطات الفرنسية، استنادا إلى التنظيم القبلي القائم، على أساس مجموعة بشرية"[3]وتتكون هذه اللجنة من أعضاء فرنسيين منتخبين لمدة 06 سنوات (مرسوم 1933/04/26)، من طرف الفرنسيين ونسبة تمثيل الجزائريين هي 01 %

وقد بلغ عدد هذا النوع من البلديات حوالي 77 بلدية موزعة على 04 عمالات والجدول الآتي يبيّن ذلك

جدول رقم (01) يبيّن عدد وسكان ومساحة البلديات المختلطة في الجزائر سنة 1978

العمالات	عدد البلديات	المساحة بالهكتار	عدد السكان
الجزائر	26	2240529	606430
وهران	19	2460336	328365
قسنطينة	32	4049526	654969
المجموع	77	8750391	1589464

المصدر: عبد الكريم مسعودي، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص45.

[1]– علي زغدود، الإدارة المركزية في المؤسسات الإدارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1984، 36.

[2]– عمّار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، دت، ص136.

[3]– محمد الصغير بعلي، ص36.

3- البلديات الكاملة الصلاحيات:

وتسمى كذلك بالبلديات ذات التصرف التام، وتوجد أساسا في أماكن ومناطق التواجد، المكثف، للأروبيين بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية[1] وكانت هذه البلديات تدار من طرف مجلس بلدي ورئيسه، اللذان ينتخبان من طرف السكان المحليين بالبلدية[2]

1.3- المجلس البلدي: هو الهيئة التي أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم، يتكون من أعضاء يرسمون بواسطة الانتخاب، ولأول مرة يعطى للجزائريين حق الترشح والانتخاب على أن لا تتجاوز نسبتهم الثلث، كما لا يستطيع الجزائري أن يكون رئيس بلدية، أو أحد مساعدي رئيس البلدية، إن البلديات الكاملة الصلاحيات قد تدعمت قانونيا، وأصبحت مركز تمثيل مزدوج للمصالح المحلية وللسلطة المركزية [3]

2.3- العمدة: ينتخبه المجلس البلدي من بين أعضائه، ويهدف إلى قمع الجماهير، ومقاومة الثورة التحريرية 1954 دعمت السلطات الفرنسية الطابع العسكري للبلديات بإحداث الأقسام الإدارية الخاصة في المناطق الريفية[4]

وإلى جانب هاتين الهيئتين يوجد أيضا ما يسمى ب الأقسام الإدارية الحضرية بالمدن، وهي هيئات تقع تحت سلطة الجيش الفرنسي وتتحكم فعليا في تسيير البلديات[5].

ب- مرحلة الاستقلال:

بعدما حصلت الجزائر على استقلالها عام 1962 وجد نفسها في حالة فراغ إداري كبير نظرا لعدم وجود إطارات وكفاءات جزائرية قادر على تسيير الشؤون الإدارية، إضافة إلى العجز المالي الشيء الذي أدى إلى الإسراع في وضع حلول عاجلة للإصلاح الإداري الشامل، حيث حاول مجلس الثورة إعطاء قيمة حقيقية للبلدية كمؤسسة، وتحديد مبادئها الأساسية، وذلك من خلال تقليص عدد البلديات وإعادة تنظيم أجهزتها لتسهيل عملية إدارتها وتسييرها[6]

وقد مر إنشاء البلدية وتسيير بأربعة مراحل هي كالآتي:

[1]- محمد الصغير بعلي، 38

[2]-علي زغدود، ص 36.

[3]- محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، البلدية - الولاية 1516-1962، ديوان المظطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،ص 194.

[4] - محمد الصغير بعلي، ص36.

[5]- نفس المرجع، ص37.

[6]- عبد الحليم، تينة، نفس المرجع، ص17.

01- المرحلة الانتقالية: (1962-1967):

تميزت هذه المرحلة بعدم وجود قوانين جزائرية واضحة تسيير البلديات لذلك لجأت السلطات إلى إنشاء لجان خاصة يترأسها رئيس، وذلك لضمان السير الحسن لهذه المؤسسة الحيوية، وسد الفراغات الذي تركته الإطارات الأوروبية، كما عرفت هذه المرحلة أهم إجراء تمثل في الإصلاح الإقليمي للبلديات، حيث تم دمج البلديات بعد أن كان عددها 1500 بلدية سنة 1962 إلى 676 بلدية فقط في 16ماي 1963، عرفت هذه المرحلة بمرحلة التجميع.

كما تم إنشاء لجان أخرى لتدعيم البلديات في المجال الاقتصادي والاجتماعي / وهي لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي، المجلس البلدي للتنشيط الإقتصادي[1]

وللذكر فإن عدد السكان في هذه البلديات لم يكن متوازنا فهناك بلديات لم يصل عدد سكانها إلى 5000 ساكن وهناك من تجاوز 100 ألف ساكن والجدول الأتي يبين ذلك:

جدول رقم: (02) بيّن توزع السكان على عدد البلديات في سنة 1963

عدد البلديات	عدد السكان
38 بلدية	من 0 إلى 5000
209 بلدية	من 5000 إلى 10000
275 بلدية	من 10000 إلى 20000
113 بلدية	من 20000 إلى 40000
34 بلدية	من 40000 إلى 100000
07 بلدية	أكثر من 100000

المصدر: أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد عرب صاصيك، .ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1979، ص179

02 – مرحلة التفكير في إنشاء قانون البلدية: (1967-1990):

تعود جذور التفكير في إنشاء قانون البلدية إلى دستور ديسمبر 1963 حيث كرس هذا الأخير رسميا وعلنيا المكان الهام للبلدية وشكل المرجعية الأساسية في إصدار قانون بلدي جديد، يتناسب مع الظروف الاقتصادية

[1]- نفس المرجع، ص 17.

والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة، حيث اعتبرت البلدية قاعدة التنظيم السياسي والاقتصادي، والاجتماعي في البلاد[1].

وقد غلب على هذا القانون الطابع الاشتراكي لأن الجزائر آنذاك انتهجت ذلك النهج لذا أعطت الأولوية في التسيير للعمال والفلاحة، وهذا ما جاء في مرسوم 18 جانفي 1967 الذي اشتمل على ميثاق البلديات ودور المجالس البلدية[2].

03– مرحلة قانون البلدية (08/90):

جاء هذا القانون مكرسا لدستور 1989 الذي سمح بالتعددية الحزبية والتخلي عن سياسة الحزب الواحد الذي احتكر المجالس الشعبية البلدية، لذا اعتبر هذا القانون الجديد محاولة من السلطات العليا لإعادة بناء النظام الإداري المحلي على أسس ديمقراطية وتعددية ولا مركزية إدارية [3]، وقد نصت المادة الأولى منه ' إن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب القانون[4]، ويدير البلدية جهات متكونة من المجلس الشعبي البلدي والهيئة التنفيذية، والمجلس الشعبي البلدي يعتبر الجهاز الأساسي بحكم أنه جهاز المداومة، ينتخب لمدة خمس سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة من قبل السكان المقيمين بالبلدية، والمجلس الشعبي البلدي الذي يمارس من خلال مداولاته وصلاحياته التي يخولها له القانون بحسب المادة 85 من هذا القانون ، فالمجلس الشعبي البلدي يتولى التصويت على الميزانيات، إضافة إلى صلاحيات ذات طابع اقتصادي، اجتماعي، ثقافي كالصحة النظافة ...كما تمارس على أجهزة المجلس الشعبي البلدي رقابة وصائية، تعتبر أقل من الرقابة الممارسة عليه في ظل قانون 1967 المتعلق بالبلدية[5]

04– مرحلة قانون البلدية (10/11):

جاء هذا القانون لسد نقائص التي عرفها القانون السابق (08/90) وأهم نص عليه هو ضرورة مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية من خلال إعلامهم واستشارتهم وضع إطار ملائم للمبادرات الهادفة إلى تشجيعهم فالمادة 11 منه تنص على أن يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونه واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... كما يمكنه تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام

[1]– نفس المرجع، ص ص 18.17.

[2]– أحمد محيو، ص182.

[3]– أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص312.

3– حليمة بومدين، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة محلية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021، ص23.

[5] – نفس المرجع، ص23.

المواطنين[1]، وتنص المادة 12 منه على أن المجلس الشعبي البلدي يسهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم[2]

وإثراءً لأشغال المجلس سمح هذا القانون بالاستعانة بالمجتمع المدني قصد تقديم مساهمات هادفة ومفيدة وهذا نصت علية المادة 13 والتي جاء فيها أنه يمكن لرئيس المجلش الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير، أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساعدة مفيدة، لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم[3]

كما يمكن كل شخص الاطلاع على مداولات المجلس الشعبي البلدي، وكذا القرارات البلدية، ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها، كاملة أو جزئية على نفقته.

ثالثا – هيئات البلدية:

بما أن البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القاعدية التي تتمتع بالخاصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وبما أنها أيضا القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة للمواطن في تسيير الشؤون العمومية فإن المشرع الجزائري منح لها حق تكوين هيئات وهياكل إدارية وهذا نصت علية المادة 15 من القانون 10/11 حيث ذكرت أنه تتوفر البلدية على:

-هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي.

- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.

- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.[4] وهذه الهيئات نورده كمايلي:

01- هيئة المداولة (المجلس الشعبي البلدي):

يعرف المجلس بشكل عام على أنه جماعة منتخبة أو هيئة تشكل جهازا استشاريا أو تشريعيا لاتخاذ القرارات في **المسائل التي تدخل** في اختصاصاتها[5] وأما المجلس الشعبي البلدي فيعرف على أنه الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية للبلدية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، كما يعتبر أقدر الأجهزة عن التعبير عن المطالب

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، لسنة 2011 م، العدد 37، المرجع السابق، ص 08.

[2]- نفس المرجع، ص08.

[3]- نفس المرجع، ص08.

[4]- المرجع السابق، ص08.

[5]- عبد الحليم، تينة، المرجع السابق، ص20.

المحلية[1] يتشكل المجلس الشعبي البلدي من عدد من الأعضاء المنتخبين من طرف المواطنين، وذلك بالاقتراع المباشر السري لمدة (05) سنوات، وهؤلاء الأعضاء يتغيرون بحسب عدد السكان في البلدية، وحسب المادة 79 من قانون الانتخابات يتشكل المجلس الشعبي البلدي حسب مايلي:

- سبعة (07) أعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10000 نسمة.
- تسعة (09) أعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و20.000 نسمة.
- إحدى عشر (11) عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها 20.001 و50.000 نسمة
- خمسة عشر (15) عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها 50.001 و100.000 نسمة
- ثلاثة وعشرين (23) عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها 100.001 و200.000 نسمة
- ثلاثة وثلاثين (33) عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200.001[2]

1.1- سير المجلس الشعبي البلدي:

لقد بين قانون البلدية 10/11 في الفرع الأول من الفصل الأول كيفيات سير المجلس الشعبي البلدي وطريقة انعقاد دوراته، ففي المادة 16 منه نصت على أنه يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين (02) ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (05) أيام، كما نصت أيضا على أن يعد المجلس الشعبي البلدي نظامه الداخلي ويصادق عليه في أول دورة.[3]

وبخصوص دوراته غير العادية فقد نصت المادة 17 منه على أنه يمكن المجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية، كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئيسه أو ثلثي (3/2) أعضائه أو بطلب من الوالي[4]، كما يمكنه أيضا أن يجتمع في حالة ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى وذلك بقوة القانون [5]

ويعقد المجلس الشعبي دوراته بمقر البلدية إلا في حالة قوة قاهرة معلنة تحول دون الدخول إلى مقر البلدية، يمكنه الاجتماع في مكان آخر من إقليم البلدية، كما يمكن المجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في مكان آخر، خارج إقليم البلدية يعيّنه الوالي بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي[6].

---

[1]- نفس المرجع، ص20.

[2]- حليمة بومدين، المرجع السابق، ص ص، 25،26.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، لسنة 2011 م، العدد 37، المرجع السابق، ص 08.

[4]- نفس المرجع، ص 08.

[5]- نفس المرجع، ص 09.

[6]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، لسنة 2011 م، العدد 37، المرجع السابق، ص 09.

وأول مسألة يبدأ بها مداولات المجلس الشعبي البلدي هي مشروع جدول الأعمال حيت يحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي تاريخ وجدول أعمال دورات المجلس بالتشاور مع الهيئة التنفيذية[1]، ثم ترسل الاستداعاءات من طرف الرئيس وتدون بسجل مداولات البلدية.

والقاعدة أن تجرى المداولات وتحرر باللغة العربية، وتكون مقبولة بموافقة الأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يعتبر صوت الرئيس مرجحا.

ولا تصلح اجتماعات المجلس الشعبي البلدي إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين، إذا لم يجتمع المجلس الشعبي البلدي بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني، تعتبر المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة (05) أيام على الأقل صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين[2]

وتجدر الإشارة إلى أن جلسات المجلس تكون علنية، ومفتوحة لمواطني البلدية، ولكل مواطن معني بموضوع المداولة غير أن المجلس الشعبي البلدي يداول في جلسة مغلقة من أجل:

- دراسة حالة تأديبية للمنتخبين
- دراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام.

وعملا بمبدأ الشفافية فإن مداولات المجلس الشعبي البلدي نعلق باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية ، تحت إشراف السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي، في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور وتنشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية (8) أيام الموالية لدخول حيز التنفيذ طبقا لأحكام هذا القانون[3]

2.1- لجان المجلس الشعبي البلدي:

للقيام بأعماله يقوم المجلس البلدي بتشكل لجان دائمة وأخرى مؤقتة، "ويتم تنصيب هذه اللجان عن طريق المداولة ويجب أن تتضمن تشكيلها على تمثيل نسبي يعكس التركيبة السياسية للمجلس الشعبي البلدي، وفور تنصيبها يتم اختيار رئيسها من بين أعضائها[4]، وقد جاء في المادة 31 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية أنه "يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصاته، ولا سيما تلك المتعلق بما يأتي الاقتصاد والمالية والاستثمار، الصحة والنظافة، تهيئة الإقليم والسياحة والصناعات التقليدية، الري والفلاحة والصيد البحري، الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضة والشباب، ويحدد عدد اللجان الدائمة كمايلي

[1]- نفس المرجع، ص09.
[2]- نفس المرجع، ص09.
[3]- نفس المرجع، ص 09
[4]- عبد الحليم، تينة، المرجع السابق، ص24.

- ثلاث لجان (03) بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة أو أقل.
- أربع لجان (04) بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.001 نسمة إلى 50.000 نسمة
- خمس لجان (05) بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 50.001 نسمة إلى100.000 نسمة.
- ست لجان (06) بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة[1]

02- هيئة التنفيذ (رئيس المجلس الشعبي البلدي):

إن رئيس المجلس الشعبي البلدي كهيئة تنفيذية للبلدية لا يقوم بممارسة مهامه بصفة فردية، وإنما يساعده في مهامه نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي. يختارهم من بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي (المنتخبين)، في أول خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تنصيبه كرئيس للمجلس، و بعد عملية الاختيار يعرضهم على المجلس للمصادقة على ذلك، و في هذا الصدد، يشترط أن تبلغ نسبة التصويت لكي تتم المصادقة الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

ويمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي وظيفة مزدوجة، فهو مثل للبلدية من جهة وممثل للدولة من جهة أخرى لذلك فصلاحياته تختلف بحسب صفته وهذه الصلاحيات هي كمايلي:

1.2- صلاحياته بصفته ممثلا للبلدية:

من الصلاحيات المخولة لرئيس البلدية بصفته ممثلا للبلدية ما نصت عليه المواد 82.81.80.79 من قانون البلدية 10/11 وتتمثل هذه الصلاحيات في أن يرأس رئيس المجلس الشعبي البلدي المجلس الشعبي البلدي وبهذه الصفة:

- يستدعيه ويعرض عليه المسائل الخاضعة لاختصاصاته.
- يعد مشروع أعمال الدورات ويترأسها
- يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي ويطلعه على ذلك

"ينفذ رئيس المجلس الشعبي البلدي ميزانية البلدية وهو الآمر بالصرف."

- يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت رقابة المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وإدارتها، ويجب عليه على وجه الخصوص القيام بما يأتي:
- التقاضي باسم البلدية ولحسابها.
- إدارة مداخيل البلدية والأمر بصرف النفقات ومتابعة تطور المالية البلدية
- إبرام عقود اقتناء الأملاك والمعاملات والصفقات الإيجارات، وقبول الهبات و الوصايا

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، لسنة 2011 م، العدد 37، المرجع السابق، ص10.

– القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.

– ممارسة كل الحقوق على الأملاك العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية بما في ذلك حق الشفعة.

– اتخاذ كل التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية.

– السهر على المحافظة عللى الأرشيف.

–اتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية. [1]

2.2– صلاحياته بصفته ممثلا للدولة:

من الصلاحيات المخولة لرئيس البلدية بصفته ممثلا للدولة ما نصت المواد 86–95 وذلك في مجال ضبط الحالة المدنية، ومجال الضبط القضائي، ومجال الضبط الإداري.

ففي مجال ضبط الحالة المدنية تتمثل صلاحياته في مايلي:

– تلقي التصريح بالولادات وتسجيلها في سجلات الحالة المدنية.

– تحرير وتسجيل عقود الزواج وفقا لأحكام القانون

– تلقي التصريح بالوفيات وتسجيلها في سجلات الحالة المدنية

– استلام شهادات الإعفاء من سن الزواج بالنسبة للقاصرين وشهادات الإذن بالزواج بالنسبة لموظفي الأمن والعسكريين[2]

أما في مجال الضبط القضائي فتتمثل صلاحياته في مايلي:

– تسخير قوات الشرطة أو الدرك الوطني المختصة إقليميا حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم

– السهر على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات.

– التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية التي يجرى فيها تجمع الأشخاص ومعابة كل مساس بالسكينة العمومية، وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها.

– تنظيم ضبطية الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية مع مراعاة الأحكام الخاصة بالطرقات ذات الحركة الكثيفة...[3]

وأما في مجال الضبط الإداري فتتمثل صلاحياته في مايلي:

– تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية

– السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية.

[1]– نفس المرجع، ص 14.

[2]- نفس المرجع، ص 15.

[3]- نفس المرجع، ص16.

– السهر على حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية والوقاية والتدخل في مجال الإسعاف.

– يتخذ كل الاحتياطات الضرورية والتدابير الوقائية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها أية كارثة أو حادث.

03– الهيئة الإدارية (إدارة البلدية)

وهي هيئة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي إذ يتولى الأمين العام للبلدية مجموعة من الصلاحيات ذات الطابع الإداري يمكن تلخيصها فيما نصت علية المادة 129 من قانون البلدية 10/11 كمايلي:

– يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي:

– ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي

– تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية البلدية.

– ضمان القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي وخطط تسيير المستخدمين

– إعداد محضر تسليم واستلام المهام.[1]

[1]- نفس المرجع،ص16.

خلاصة:

بعد تعريفنا للبلدية ووقوفنا على تطورها التاريخي أثناء الاستعمار الفرنسي وبعده وتطرقنا إلى أهم هيئاتها نخلص في الأخير إلى أن البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القاعدية للدولة وتتمتع بالخاصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ومكان لممارسة المواطنة، و هي حقيقة طبيعية تضم مجموعة من الأفراد تجمع بينهم روابط جغرافية وتاريخية وثقافية... و جهاز تخطيطي لإصلاحات تنفيذية لمشروعات تنموية، تحدث بموجب القانون، شهدت عدة تطورات أثناء الاستعمار الفرنسي وبعده، فأثناء الاستعمار عرفت ثلاثة أنواع من البلدية وهي بلديات أهلية، مختلطة، كاملة الصلاحيات، أما بعده فمرت بأربع مراحل وهي المرحلة الانتقالية، ومرحلة التفكير في إنشاء قانون البلدية، ومرحلة قانون البلدية 08/90 ومرحلة قانون 10/11

وتتشكل البلدية من عده هيئات هي هيئة مداولة: (المجلس الشعبي البلدي)، وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ولكل هيئة من هذه الهيئات صلاحيات حددها القانون.

الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للمجال الحضري

تمهيد

- أولا: الاتجاهات النظرية المفسرة للتحضر والظواهر الحضرية

- ثانيا: المداخل النظرية المفسرة للتحضر والظواهر الحضرية

خلاصة (الاقتراب النظري)

تمهيد:

ظهرت العديد من الاتجاهات والمداخل النظرية التي اهتمت بتفسير التحضر ولظواهر الحضرية المختلفة وكل منها تناولها من زاوية معينة وهذه الاتجاهات والمداخل سنتناولها بشيء من التفصيل كمايلي:

أولا: الاتجاهات النظرية

أجمع علماء الاجتماع الحضري على أنه توجد هناك خمسة اتجاهات نظرية في تفسير الظواهر الحضرية وهذه الاتجاهات هي: الاتجاه التنظيمي، والاتجاه الإيكولوجي، واتجاه الثقافة الحضرية، والاتجاه القيمي والاتجاه التكنولوجي هي اتجاهات نتناولها كما يلي:

أ- الاتجاه التنظيمي:

في تناوله للظاهرة الحضرية يرى هذا الاتجاه أن السلوك الإنساني هو نقطة الانطلاق فمن خلاله نحكم على الفرد بالحضرية، فالحضرية هي سلوك يتعلق بالأفراد لا بمكان إقامتهم فقد يتصرف سكان الريف تصرفا حضاريا لائقا، وقد يتصرف ساكن الحضر تصرفا غير حضري، ومن هنا فالحضرية عند رواد هذا الاتجاه تتعلق بطبيعة السلوك لا بمكان الإقامة، لذلك ركز زيمل على دراسة صور التفاعل الاجتماعي بعيد عن مضمونها[1] لأن الصور الاجتماعية قد تبدوا لنا أحيانا متشابهة من ناحية الشكل لكنها تختلف من ناحية مضمونها، كما لاحظ أن الحياة الحضرية هي حياة معقدة ومتعددة الجوانب" وأن الحضر يفرض على الفرد الاندماج ضمن مجموعات جديدة سماها ثانوية، تتسم فيها العلاقات الاجتماعية بالسطحية والانفصالية تدعو ساكن الحضر إلى الحذر والذكاء الشديدين في التفاعل مع غير بعقله لا بقلبة[2]، وفي اهتماهه بالتحضر والظواهر الحضرية ركز هذا الاتجاه على زيادة عدد السكان وارتفاع كثافتهم وعلى ضرورة تطوير نسق اقتصادي تدعمه التكنولوجيا لأن المجتمع في تطور مستمر ومتجه إلى تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيد، وأن التحضر يتراكم ويتعقد في نفس الاتجاه الذي يتعقد فيه التطور التكنولوجي.

وهذا فإن الطبيعة المعقدة للحياة الاجتماعية للمدينة تصنع سلوك أفرادها، وتطبعه بالعقلانية، والرشاد، وهذا السلوك مايلبث أن ينعكس على المدينة نفسها، على تنظيمها وعلى مؤسساتها، فبعدما شكلت المدينة أفراده وصنعت شخصياتهم وسلوكهم، فإنهم بدورهم يشكلونا بما يصبحون يحملونه من تصور وأفكار وعقلانية ورشادة في حياتهم الخاصة والعامة، وهكذا فالعقلانية والمدينة شيئان متلازمان[3].

---

[1]- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2013، ص308

[2]- عبد القادر، بريم المرجع السابق، ص76.

1- نتيجة جيماوي، محاضرات في مقياس الظاهرة الحضرية، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2017، 2018، ص 32.

ب- الاتجاه الأيكولوجي:

هذا الاتجاه ينتسب إلى المدرسة الأمريكية وهو من تأسيس "بارك وبيرجس وماكينزي" يهتم أساسا بالتوزيع المكاني للسكان والنشاطات ضمن المساحات التنظيمية للمدينة كما يستخدم في دراسة العلاقات بين المواقع القائمة في وسط المدينة وأطرافها[1] ويركز أصحاب هذا الاتجاه على عاملي الحجم والكثافة السكانية لتحديد درجة التحضر في المدينة.

كما يتركز اهتمامه أيضا على علاقات البشر مع البيئة المحيطة ونشاطاتهم الاجتماعية، ويتمثل هذا التركيز في:

-دراسة التوزيع المجالي للجماعات البشرية المقيمة في المدينة ووظيفة كل منهم.

-دراسة العلاقات بين هذه الجماعات البشرية في المدينة وكيفية تأثيرها على نمط التوزيع المجالي بين الجماعات في المدينة.

-دراسة الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية بين هذه الجماعات وأثرها على العلاقات بين الأفراد في المدينة.

-التركيز على طبيعة وأهمية العادات والتقاليد في ضبط السلوك الاجتماعي للفرد.

-خلق تكامل وانسجام بين الطبيعة والمدينة.

-تجنب بعض الكوارث البيئية المؤدية الى اختلال التوازن البيئي

-المحافظة على الأنظمة الايكولوجية (écosysteme)

-دراسة الأثار المباشرة على الحضارة المادية للشعوب نتيجة التطور الصناعي.

- الاهتمام بدراسة الحركة الديناميكية والتغير في النظام الاجتماعي في المدينة وأثر هذه الحركة على التوزيع الجغرافي للجماعات.

-التأكيد على عاملي السكان والمكان كأهم مقاييس لدرجة التحضر من خلال سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية واستخدامها لرفاهيته أو تمايز استخدام الأرض. و استثمار الموارد البيئية ونمط توزيع السكان والنشاطات واتجاه نموها[2]

وفي تجسيد للمقاربة الإيكولوجية لظاهرتي التحضر والهجرة أعتبر "بارك" أن المدينة ليست مجرد ظاهرة جغرافية فحسب بل هي نمط من التنظيم الاجتماعي، وهي أيضا عبارة عن بناء طبيعي يخضع لقوانين خاصة من الصعب تجاوزها لأجراء أي تعديلات في بنائها الفيزيقي و نظامها الأخلاقي[3].

[1]- صالح لوجلي الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قان يونس، ليبيا، الطبعة الأولى 2002 ،ص 84

[2] - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مداخل نظرية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية سنة 1981، ص 81

[3]- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج1، المرجع السابق، ص294.

كما ركز أيضا على القوانين الداخلية والعمليات التي تسيطر على التنظيم، حيث ذكر بأن العلاقات تتأثر بعوامل الانتماء والتوزيع والتكيف حسب كل بيئة.

وأعتبر رفقة زميله بيرجس بأن التحضر هو ظاهرة ايكولوجية مثل الظواهر الطبيعية تخضع لنفس القوانين التي تحكمها وأعتبر أن الحياة المدنية هي حياة صراع مثلها مثل المحيط الطبيعي بحيث يتكيف مع الوسط الطبيعي بحيث يتكيف الفرد مع المدينة كما يتكيف مع الوسط الطبيعي، وعليه فإن الجماعة الإنسانية تتهيكل حسب ما يعتريها من توازن واختلالات مع الجماعة المنافسة.

أما لويس ويرث فقد ركز على أن المجتمع الحضري يتميز بالحجم والكثافة واللاّتجانس وهو الحجر الأساس للتنظيم الاجتماعي للسلوك ويؤكد على أن الحضرية كأسلوب للحياة وأعتبر أن السمات أو التطور في البيئة الحضرية بمثابة مصاحبات ضرورية لنمو المدينة وخاصة سمتا الحجم والكثافة، وفي مقاله الشهير بعنوان الحضرية كطريقة للحياة بيّن ويرث أن هذا النوع من الحياة (الحياة الحضرية) يتميز به سكان المدن وهو أسلوب لا تفرضه الطبيعة الإيكولوجية للمدينة وحدها فحسب بل الاجتماعية كذلك ، وعلى نفس الخطى سار هاولي لما أوضح بأن مهمة الإيكولوجي تكمن في وصف الخصائص المتميزة لتجمعات الحشود السكانية وتحليل بناء المجتمع المحلي والاتجاهات الكامنة وراء هذا البناء[1]

ج– اتجاه الثقافة الحضرية:

اعتبر هذا الاتجاه الحضرية ثقافة ناتجة عن حياة المدن، نظرا لما تتميز به من خصائص ومميزات مثل الكثافة وحجم السكان واللاتجانس والتي تجعلها مختلفة عن خصائص ومميزات الحياة الريفية، ومن أهم رواد هذا الاتجاه لويس ويرث وروبيرت رادفيلد فويرث يرى أنه كلما كبر حجم المجتمع الحضري (المدينة) اتسع نطاق التنوع الفردي، وارتفاع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد الذي يؤدي إلى زيادة انتشار العزل المكاني للأفراد والجماعات على أساس السلالة أو المهنة أو المكانة، ويؤدي هذا إلى العزل المكاني بدوره إلى إضعاف روابط الجيرة والعواطف التي تنشأ نتيجة المعيشة المشتركة ولأجيال متعاقبة تحت تقليد عام مشترك[2]

وفي دراسته للحجم كخاصية من خصائص حياة المدن تناوله لويس ويرث في شكل معادلات ورأى أن أي تغير في إحدى طرفيها يؤدي إلى التغير في الطرف الآخر فهو يرى أنه:

[1]– عبد القادر بريم، المرجع السابق، ص ص75، 76.

[2]– نفس المرجع، ص 77.

- كلما زاد الحجم ← التنوع الفردي ← التمايز الاجتماعي ← إضعاف علاقات القرابة ← إحلال الرسمي محل الضبط غير الرسمي.
- كلما زاد الحجم ← ضعف العلاقات الاجتماعية ← ازدادت السطحية في التعامل ← النّفعية ← الصراع.
- كلما زاد الحجم ← الانحراف الاجتماعي ← ازدادت الاعتداءات ← انهيار القانون.

وكذلك الأمر بالنسبة الكثافة السكانية فقد صاغها أيضا في شكل متغيرات كل منها يؤثر في الأخر فهو يرى أنه:

- كلما ازدادت الكثافة ← التقارب الفيزيقي بين الأفراد مقابل التباعد الاجتماعي.
- كلما ازدادت الكثافة ← الاختلافات الاقتصادية ← ظهور أنماط مختلفة من الأنشطة الحضرية غير الرسمية.
- كلما ازدادت الكثافة ← ظهور الأمراض الاجتماعية ← سيادة الضوابط الرسمية.
- والأمر نفسه بالنسبة اللاّتجانس فهو يرى أنه:
- كلما زاد اللاتجانس ← الاختلافات بين الناس ← الحراك الجغرافي
- كلما زاد اللاتجانس ← المرونة الطبقية ← سير المجتمع نحو التحضر.
- كلما زاد اللاتجانس ← الضبط الرسمي ← سيادة المصلحة الذاتية.
- كلما زاد اللاتجانس ← التنافس ← التجديد ← التقدم.

أما رادفيلد فرأى بأن مجتمع المدينة يختلف عن المجتمع الريفي من حيث الثقافة ذلك أن الثقافة الحضرية تتدرج تاريخيا من حياة الريف إلى حياة الحضر، من خلال زيادة التغاير الاجتماعي وإمكانيات التفاعل وفقدان العزلة أو زيادة الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات والثقافات الأخرى، فكلما اتجهنا من الريف نحو الحضر تتاح فرص التفاعل ويزداد الاحتكاك الثقافي وتتقلص فجوة العزلة ويتكيف السلوك حسب البيئة[1]

د- الاتجاه القيمي:

يعتبر هذا الاتجاه أن للقيم بمختلف أنواعها دور مهم في البناء الاجتماعي والإيكولوجي للمدينة، وفي اتخاذ القرارات بشأن تخطيط المدن، وهذا الدور يتمثل في كون هذه القيم هي عبارة متغيرات مستقلة تفسر الكثير من

[1]- نفس المرجع، ص 77.

الظواهر الاجتماعية والإيكولوجية، ويستدل أصحاب هذا الاتجاه بالمدن القائمة مثل مدينة مكة المكرمة وبيت المقدس وروما وغيرها...التي تأثرت في موقعها ونشأتها واستمرارها وهيكلها الفيزيقي وطابعها الاجتماعي، بالقيم الدينية، وأن الأمر هنا لا يقتصر على القيم الدينية، بل القيم والإيديولوجيات والأفكار، والمبادئ بصفة عامة، تعد جميعها متغيرات مستقلة لتفسير الأنماط الإيكولوجية والاجتماعية الحضرية، ولقد سبق لماكس فيبر أن تناول هذا الموضوع موضحا دور النسق القيمي في الاختلافات القائمة بين المدن التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة[1].

وقد نحت الكثير من الدراسات هذا المنحى وبينت الدور الكبير الذي تلعبه القيم في التباينات القائمة بين المدن التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، وأكدت أن المدن ماهي في الواقع إلا انعكاس لسلوكيات وتصرفات سكانها ومعتقداتهم وقيمهم التي يحملونها وهذا ما نجده عند جرونيوم لما أوضح بأن القيم الدينية في المدن الإسلامية تهيمن على أنواع النشاطات المختلفة في الحياة الحضرية، وقد توصل إلى ذلك حين استنتج أن الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم، وصيام شهر كامل في رمضان نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية[2]

كما أن دراسة "وليام إسحاق توماس وزنانيكي" في دراستهم حول الفلاح البولوني بينت أن هناك دورة التحول تحت تأثير التحول التقني والتحول الاقتصادي، وبفعل الهجرة فجماعة اجتماعية منظمة مبدئيا تسير وفق قيم ومعايير اجتماعية توحد وتحدد اتجاهات ونشاطات الأفراد داخل الجماعة، هذا التنظيم يتعرض لتفكك ويفقد الكثير من قيمه وميزاته الأصلية ثم ينتقل إلى مرحلة إعادة التنظيم، وذلك بالتنازل على بعض القيم الاجتماعية التقليدية لصالح قيم جديدة، وهذا لا يعني الانصهار في المجتمع المستقبل.[3]

ولم يقتصر أصحاب هذا الاتجاه على القيم الدينية وحدها فقط في تفسير البناء الإيكولوجي للمدينة، وإنما ذهبوا إلى أبعد من ذلك فالأفكار والمبادئ والإيكولوجيا والتقاليد وحتى العواطف والمشاعر اعتبروها متغيرات لتفسير ذلك "ففايري استطاع من خلال ما أتيح له من بيانات ومعلومات عن بوسطن أن يقارن بين العواطف والمشاعر والتي تشير عنده إلى القيم وبين العوامل الاقتصادية من حيث التأثير على البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة[4]

ولقد أكدوا أيضا على أنه للقيم الثقافية دور كبير في نمط استغلال الأرض الحضرية والتنظيم الاجتماعي والإيكولوجي للمدينة، وهذا ما يتطابق كثيرا مع نظريات علم الاجتماع في الفعل الاجتماعي، فالظواهر الاجتماعية الحضرية ما هي في الواقع إلا نتائج ملموسة لسلوكات وتصرفات سكانها التي بدورها انعكاس للقيم الثقافية التي

1- نتيجة جيماوي، المرجع السابق، ص 32.

2 – عبد القادر بريم، المرجع السابق، ص78.

3- نتيجة جيماوي، نفس المرجع، ص 32.

4 – عبد القادر بريم، المرجع السابق ، ص79.

يحملونها والموجهة لسلوكاتهم وتصرفاتهم وأفعالهم التي تتجسد على الأرض في شكل بناء إيكولوجي ضمن إطار معين من نسق للعلاقات الاجتماعية[1]

هـ- الاتجاه التكنولوجي:

أعطى هذا الاتجاه أهمية بالغة للتكنولوجيا في البناء الايكولوجي والاجتماعي للمدينة كما اهتم أيضا بوسائل النقل لما لها من دور كبير في التأثير على المجالين الزماني والمكاني للمدينة، فطبيعة سكان المدينة ومواقع إقامتهم وأعمالهم تعد في نظر أوجبرن نتاجا مباشر لوظائف النقل المحلي، بل إن المدن ذاتها تعتبر من خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى[2]، وتتأكد أهمية الدور الذي تلعب التكنولوجيا بصفة عامة وتكنولوجيا النقل بصفة خاصة في تشكيل البناء الإيكولوجي والاجتماعي الحضري – في نظر جوبرج- من خلال مقارنة خصائص هذه البناءات في المدن الصناعية والمدن السابقة على الصناعة[3]، فالتكنولوجيا تؤثر على البناء الإيكولوجي للمدن من حيث نمط البناء وتجهيزاته، وأثر كل ذلك في العلاقات الاجتماعية، فوسائل الاتصال الحديثة قد تقلل من فرص الاتصال المباشر لصالح الاتصال غير المباشر، كما قد تقلل من فرص العزلة الاجتماعية، كما قد تزيد من فرص التماسك الاجتماعي عن كثافة الاتصال الذي توفره التكنولوجيا الحديثة، كما أنها في مجال البناء وفرت فرصة ظهور الأسرة النووية في كنف العائلة الممتدة أي الاستمرار في نفس البناء الاجتماعي، من خلال التنقل مثلا إلى الضواحي والحصول على الأرض والبناء جماعة، ومع ذلك فإن مثل هذه المظاهر تبقى كفرضيات تحتاج إلى تحقيق إمبريقي أوسع[4]

ويذهب بعض الدارسين في هذا الشأن إلى القول بأن النمط الحضري القائم على النشاط الصناعي في الحقيقة مرحلة تابعة للتحضر التقليدي ويسوقون في ذلك العديد من النماذج والشواهد التي تؤيد اتجاههم من الواقع التاريخي وهم ينظرون إلى التحضر على أنه العملية التي تحدث بالمجتمع نتيجة ظهور النشاط الصناعي وسيادة النمط الحضري وتستند على مقومات رئيسية أهمها:

[1]- نتيجة جيماوي، نفس المرجع، ص 33.

[2]- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج1، المرجع السابق، ص325.

[3]- نفس المرجع، ص325.

[4]- نتيجة جيماوي، المرجع السابق، ص 34.

ملائمة البيئة الطبيعية، ووفرة الموارد الاقتصادية، واتساق البنيان الاجتماعي والإطار الثقافي القائمين، وينجم عن هذه العملية تأثيرات عديدة أبرزها تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية وتحول أنساق البناء الاجتماعي من مضمونها التقليدي إلى إطارها المحدث بما يتضمن ذلك من بروز علاقات اجتماعية جديدة[1]

إن القضية المحورية في هذا الاتجاه هي الكشف عن البناءات الاجتماعية الشائعة في المجتمعات الحضرية الصناعية، وفي هذا الصدد حاول بعض الباحثين ممن يأخذون بوجهة النظر البنائية والوظيفية تحديد ما أسموه بالملزمات أو المتطلبات الوظيفية للحضرية الصناعية، وكانت الحاجة إلى وجود تنظيم اقتصادي ورشيد وواسع النطاق، وإلى توفر نسق طبقي أكثر مرونة، وإلى التأكيد على الإنجاز الفردي، وإلى نظام أسري نووي وتعليم جمعوي جماهيري يؤكد العلم والتكنولوجيا إلى ضرورة انتشار وسيطرة وسائل الاتصال الجماهيرية، تمثل كلها في نظرهم متطلبات أو مستلزمات وظيفية للحضرية الصناعية[2].

ويمكن الإشارة في هذا المضمار إلى ما كتبه مان ويل كاستل في مقالة له نشرت عام 1988 بعنوان الابتكار التكنولوجي والمركزية الحضرية والذي أوضح فيه أثر الابتكارات التكنولوجية على البناء الإيكولوجي الحضري وتوزع السكان بسب ما توفره التكنولوجيا من وسائل الاتصال والمواصلات التي وفرت مثلا إمكانية الخروج من الأعمال المكتبية إلى الضواحي، وحتى إمكانية العمل عن بعد وفي المنزل، وأن تأثير ذلك يتجاوز المركز الحضري، بل يكون له بعداً إقليميا ووطنيا ودوليا، كما يشاهد ذلك بالنسبة لممارسة أنشطة صناعية في مختلف مناطق العالم ومسيرة ومراقبة من مناطق محددة[3].

ثانيا: المداخل النظرية.

توجد هناك خمسة مداخل نظرية في تفسير التحضر والظواهر الحضرية وهذه المداخل هي: المدخل الاقتصادي والمدخل الاجتماعي، والمدخل السياسي، والمدخل المتعدد العوامل، وهذه المداخل نوردها كما يلي:

2- عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، دت، ص 146.

[2] - السيد عبد العاطي السيد، ص326.

[3] - نتيجة جيماوي، المرجع السابق، ص 34.

أ- المدخل الاقتصادي:

يرى هذا المدخل أن التحضر هو نتاج اقتصادي مر عبر مراحل إلى أن وصل إلى درجة عالية من التعقيد بالانتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل أو الإنتاج الأولي كالصيد والزراعة إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات[1].

وتعتبر محاولة شارلز كولي في عام 1894 أول محاولة نظرية في نشأة وتطور المدن، وقد ركز في دراسته على أثر العوامل والمتغيرات الاقتصادية في تحديد الموضع التي يجتمع ويستقر فيه السكان، ومن أهمها توفر إمكانيات الإنتاج وتوفر شبكة طرق النقل، ثم جاءت بعده محاولة أدنا فيبر التي ركزت بدورها على الدور الاقتصادي لنشأة المدن مثل كولي[2].

ولعل من أهم الأمثلة البارزة في هذا المجال دراسة جراس Gras الذي أوضح في مدخله التطوري، علاقة التطور الاقتصادي بأنماط التوطن والاستقرار البشري على مر التاريخ، كما ربط طرق ووسائل العيش بالتطورات التكنولوجية من ناحية، وبتطور أشكال الاستيطان البشري من ناحية أخرى، وفي تأريخه للحضارة الغربية في حدود إطار تصنيفي متصل، ميز جراس خمس مراحل تطورية أساسية هي: مرحلة اقتصاد الجمع والالتقاط، مرحلة اقتصاد الرعي، تليها مرحلة اقتصاد القرية المستقرة، ثم مرحلة اقتصاد المدينة الصغرى، وأخيرا مرحلة الاقتصاد المتربوليتي[3]، وفي نفس الاتجاه أيضا سار ايركل امبارد في وصفه للمدينة الحديثة التي كانت في نظره نتاجا مباشرا للتزايد السريع والمتواصل في الإنتاج الزراعي، والتطبيق الواسع المجال للتكنولوجيا الصناعية إبان القرن الثامن عشر[4]

وتنطلق النظرة الحديثة للتحضر في نطاق هذا المدخل من فرضية أساسية مفادها أن حركة السكان تابعة للنشاط الاقتصادي بحثا عن فرص العمل، ولذلك تتجه السياسات الحديثة نحو خلق مراكز نمو جديدة مثل أقطاب نمو وتنمية ومدن ومناطق صناعية من أجل تحقيق أهداف متعلقة بإعادة هيكلة الخريطة السكانية والعمرانية للبلاد وفك الخناق أو تخفيف الضغط على بعض المراكز الحضرية، ومن المعروف في أدبيات التحليل الاقتصادي الاجتماعي أن الأنشطة الاقتصادية تجلب بعضها بعضا الصناعة والتجارة والخدماتية.[5]

---

[1]- عبد القادر بريم، المرجع السابق، ص70.

[2]- محمد بومخلوف، التحضر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان الجزائر، ط1، 2001، ص 59.

[3] - السيد عبد العاطي السيد، ص98.

[4]- المرجع نفسه، ص 99

[5] - محمد بومخلوف، نفس المرجع، ص60.

ب- المدخل الاجتماعي:

في تناوله لظاهره التحضر ونشأة المدن أشار هذا المدخل إلى التحضر وثيق الصلة بالتغير الاجتماعي ذلك أن المجتمع يمر بمراحل عديدة يتحول خلالها من حالة البساطة إلى حلة التعقيد وفي هذه الحالة الأخيرة تتنوع الوظائف وتتحدد المهن ويرتفع مستوى المعيشة ومستوى التعليم والصحة والثقافة وبهذا يتسع العمران وتشتد رغبة الناس في التمدن فيسارعون نحوه طمعا في لحصول على فرص عمل أفضل وظروف معيشة أرقى، وهكذا تكون الرغبة في التغيير إحدى العوامل الهامة في التحضر [1]

ولعل التحليل الذي قدمه ابن خلدون يعد أهم تحليل في هذا الميدان والذي ربط التحضر بالتحول الذي يصيب نمط المعيشة وانتقالها من حالة الاعتماد على الضروريات إلى الاعتماد على الكماليات، التي تستوجب ظهور الفنون والصناعات المختلفة التي تلبيها، والتي لا يمكن أن تتم إلا في المدن، معتمدا في تحليله على الطبيعة البشرية المتمثلة في حاجة الإنسان إلى الاجتماع مع بني جنسه للتعاون على المعاش، ثم تحدث تطورات وتغيرات أخرى ناتجة عن هذا الاجتماع نفسه، ممثلة في التراكم الاقتصادي الناتج عن التعاون الذي يفضي إلى تحسين ظرف الحياة التي تؤدي بدورها إلى الانتقال إلى نوع ثاني من نمط الحياة وهو النمط الحضري القائم على الكماليات وظهور المدن نتيجة لذلك وهذا بعدما كانت الحياة قائمة على الضروريات والبساطة في البادية[2].

وترى التحاليل الحديثة التي تناولت مسألة التحضر والظواهر الحضرية من منظور الحتمية أو المدخل الاجتماعي أن المركز الحضري ليس مجرد أعدادا من السكان الذين تشدهم جملة من العوامل الاقتصادية، إنما هو مركز التفاعلات والنشاطات الاجتماعية والثقافية ونواة لمفاهيم جديدة تتركز فيها النشاطات الثقافية كالجامعات والمعاهد والمؤسسات الترفيهية...[3]

وكما يرى "شومبار دو لو" التركيز والمركزية الحضرية في القرن العشرين لا ترتبط بالتصنيع وحده وإنما ترتبط بالتيارات الفكرية، فالمدن لا تأتي كاستجابة للإنتاج أو للاستهلاك، أو للتوزيع والتبادل وإنما هي أيضا تشكل بناء إراديا للإنسان مرتبطة بتنمية فكر من النمط العقلاني[4].

[1]- عبد القادر بريم، المرجع السابق، ص71.

[2]- محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص ص 60، 61.

[3]- نفس المرجع، ص61.

[4]- نفس المرجع، ص62.

ج- المدخل السياسي:

ربط هذا المدخل التحضر ونشأة المدن بالعامل السياسي (القوة) واعتبره أساسيا في نموها واستمرارها، سواء كان الأمر يتعلق بدور الدولة في إنشاء المدن وتخطيطها وتنظيمها والتعمد في إنشاء مراكز إدارية في إطار سياستها الإدارية والتي يترتب عليها ظهور مراكز حضرية نتيجة لذلك، باعتبار المدينة هي مركز السلطة والحكم ومن ثم الإدارة وما يرتبط بها من مصالح للسكان التي تركز في النشاط، وهكذا يصبح التحضر حتمية سياسية[1]

وقد أكد وليام فورم أن بناءات القوة السياسية لعبت دورا متميزا في تشكيل المدن وتحديد بنائها إذ تختار الحكومات مركزها عادة في المدن، ولما تستقر هذه الأخيرة أي الحكومات في المدن تعمل على إنشاء المراكز الإدارية التي تتولى تنظيم الحياة الاجتماعية وتسييرها فتصدر القرارات وتنفذ البرامج والمشاريع والمخططات المختلفة، خصوصا تلك المتعلقة بمصالح السكان، فيترتب عن ذلك ظهور مدن وتوسع أخرى نموا اجتماعيا وأيكولوجيا[2].

ومن هذا المنطلق فالبعد السياسي للمدينة يتحدد في ضوء وظيفتها الإدارية من ناحية، كما يتحدد في ضوء وظيفتها السياسية من ناحية ثانية، وذلك بصفتها مركزا للحكم والسلطة، تتركز به الأجهزة الرسمية المختلفة للدولة كما تتركز بها تبعا لذلك كثير من الأنشطة ذات الطابع الصناعي والتجاري والخدماتي، ومن ثم فإن التحضر يصبح تابع لجميع هذه العوامل، أي تابع للوظيفة السياسية والإدارية للمدينة، وبذلك تعتبر هذه الوظائف ركنا أصيلا في ظهور المدن ونموها وتطورها بل إنها تحول في الغالب دون محاولة زحزحتها من موقعها[3].

وقد ربط ابن خلدون إنشاء المدن واستمرارها بعامل القوة واعتبره عاملا مهما في كسبها قوة وصلابة أمام المخاطر التي تهددها قائلا: فأما الحماية فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعا سياج الأسوار، وأن يكون وضع ذلك في ممتنع من الأمكنة، إما على هضبة متوعرة من الجبل وإما باستدارة بحر أو نهر بها حتى لا يوصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة فيصعب منالها على العدو ويتضاعف امتناعها وحصنها[4]

د- المدخل الديمغرافي:

اهتم هذا المدخل بالعوامل الديمغرافية ورأى بأنها سبب من أسباب التحضر ونشأة المدن ووفقا لهذا له فإن ماهو حضري إنما يشير إلى تجمعات سكانية من حجم معين، أو إلى نسبة هؤلاء إلى إجمالي عدد السكان، كما عرف التحضر في حدود الاتجاه إلى زيادة التركيز السكاني في المدن والمناطق الحضرية، والمثال على ذلك ما ذهبت أليه

[1] المرجع السابق، ص 61.

[2] -- عبد القادر بريم، المرجع السابق، ص72.

[3] - - محمد بوخلوف، المرجع السابق، ص 62.

[4] - عبد القادر بريم، المرجع السابق، ص72.

"هوب تيسدال" في تحليلها التحضر كعملية للتركيز السكاني يستند تحليلها إلى عنصرين أساسيين هما: تعدد نقاط التركيز من ناحية، وزيادة حجم المراكز الفردية من ناحية أخرى، ومن ثم فإن تزايد السكان المقيمين في مناطق حضرية يصبح مؤشرا إحصائيا دقيقا لقياس عمليات التحضر والنمو الحضري[1].

كما يفسر هذا المدخل التحضر بناء على التحولات السكانية سواء بسبب النمو الطبيعي أو بسبب حركة الهجرة التي تؤدي إلى تحول مناطق معينة من مجرد مستوطنات ريفية إلى تجمعات حضرية نتيجة لذلك، ورغم أن التحضر سببه الأساسي النمو السكاني بسبب الهجرة إلا أن ذلك يعتبر مظهرا أكثر منه سببا أي لابد من البحث في أسباب الهجرة سواء كانت لأسباب اقتصادية مثل ظهور موارد اقتصادية معينة أو أسباب سياسية مثل الحروب وسياسات ترحيل السكان أو أسباب طبيعية كالكوارث (الجفاف مثلا) وغيرها من الأسباب[2]

والهجرة من الأرياف إلى المدن غالبا ما يكون سببها البحث عن ظروف أفضل وفرص ملائمة للكسب ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى، ففي المدينة يوجد العمل الصناعي وترتفع الأجور، وتوجد الجامعات والمدارس الكبرى والمعاهد وتتنوع فيها مصادر الرزق، وتكثر بها الخدمات ... وتوفر هذه المغريات كلها هو ما جعلها محط أنظار أهل الريف فيتركون أريافهم وقراهم ويهاجرون نحوها فتزداد نموا واتساعا[3]

وهكذا فإن هذا المدخل عموما يركز على أثر التزايد السكاني وتركيب السكان والتغيرات السكانية، حيث يعتقد أصحابه أن عملية التحضر تتم نتيجة للعمليتين الديمغرافيتين التاليين:

1- التزايد السكاني الطبيعي الذي يؤدي إلى تحول المستوطنات من مجرد قرى صغيرة إلى مدن كبيرة.

2- التزايد السكاني غير الطبيعي الناتج عن الهجرة من الأرياف إلى المدن[4].

هـ- المدخل المتعدد العوامل:

التحضر ونشأة المدن في نظر هذا المدخل هو نتاج لعدة عوامل مجتمعة اقتصادية اجتماعية سياسية ديمغرافية... ولا يمكن رده إلى مدخل بعينه فهذه العوامل كلها مترابطة فيما بينها ذلك أن التحول الاقتصادي والتحول الاجتماعي متغيران تابعان لبعضهما البعض يصعب تحديد أسبقية أحدهما عن الأخر، وبالمثل التحول التكنولوجي والتحولات السكانية فهي دون شك تابعة للتحولات الاقتصادية لكنها تؤثر بدورها وبقوة في التحول الاقتصادي والاجتماعي

[1]- السيد عبد العاطي السيد، ص97.

[2]- محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص 64.

[3]- عبد القادر بريم، المرجع السابق، ص73.

[4]- محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص 64، 65.

والسياسي، وهكذا فإن ظاهرة التحضر ونمو المدن وتطورها لا يمكن فهمها إلا في ضوء تكاتف هذه الأبعاد المختلفة فمدينة برازيليا مثلا بنيت في منطقة خالية من السكان نتيجة تضافر عوامل سياسية واقتصادية وإستراتيجية[1]

إن جميع هذه المداخل النظرية العامة في تفسير ظاهرة التحضر وظهور المدن لا يمكن أن تنفي العوامل الأخرى الهامة في هذا الميدان، مثل العوامل الدينية والعوامل الجغرافية، كأن تظهر المدن لأسباب دينية في الأماكن المقدسة، أو لعوامل جغرافية إستيراتيجية بسبب الموقع أو المناخ الخصب أو توفر بعض العوامل الطبيعية مثل الأنهار والبحار وغير ذلك ...[2]

[1]– عبد القادر بريم، المرجع السابق، ص74.

[2]- محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص 66.

خلاصة

بعد وقوفنا على أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للتحضر والظواهر الحضرية والمتمثلة في الاتجاه التنظيمي، والاتجاه الإيكولوجي، واتجاه الثقافة الحضرية، والاتجاه القيمي والاتجاه التكنولوجي، وكذا وقوفنا على كذلك على أهم المداخل النظرية التي بيّنا من خلالها أسباب وعوامل التحضر والظواهر الحضرية والمتمثلة في المدخل الاقتصادي والمدخل الاجتماعي، والمدخل السياسي، والمدخل المتعدد العوامل نخلص في الأخير إلى أن هذه الاتجاهات والمداخل النظرية على الرغم من أن كل منها يفسر التحضر والظواهر الحضرية من وجهة نظر معينة إلا أنها مترابطة فيما بينها ولا يمكننا الاستغناء عن أحدها في تفسير التحضر والظواهر الحضرية .

أما نحن فقد أخذنا من هذه الاتجاهات والمداخل ما يخدم بحثنا لذلك استعنّا باتجاه الثقافة الحضرية لأنه يجمع بين الاتجاه الإيكولوجي والقيمي ويتداخل مع الاتجاه التنظيمي، واعتمدنا على هذا الاتجاه لكي نأكد ما ذهب إليه رواده في تناولهم للتحضر وما يتصل به من ظواهر حضرية مختلفة كتلك التي تتعلق بإدارة المجال الحضري وتنميته ودور المجالس البلدية في ذلك وهذا ما سنعرفه من خلال النتائج المتوصل إليها في بحثنا هذا بدائرة خميستي .

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

تمهيد

أولا: تقديم مجالي الدراسة

ثانيا:خصائص عيّنة مجتمع البحث

ثالثا: الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي وإدارة المجال الحضري

رابعا: الموارد المالية وإدارة المجال الحضري

خامسا: إشراك المجالس الشعبية البلدية المواطنين و إدارة المجال الحضري

- **الإستنتاج العام**

تمهيد:

يعتبر الجانب الميداني عصب البحث ككل لأن فيه تبوب البيانات والمعلومات التي تم جمعها وتحلل النتائج المتوصل إليها وتفسر ومن خلاله تختبر الفرضيات ويتم الحكم عليها ومن ثم نكشف عن حقيقة الظواهر التي نحن بصدد دراستها وما يكتنفها من غموض، ونحن في هذا الجانب الميداني من بحثنا سنتناول فيه دور المجالس البلدية المنتخبة في إدارة المجال الحضري بشيء من التفصيل في أربعة فصول، نستهلها بـ بفصل نقدم فيه لميدان البحث وهو الفصل الرابع في البحث ككل من حيث ترتيبه، وسنتناول فيه عنصرين الأول منهما نخصصه لتقديم المجلسين البلديين المنتخبين الذين يجرى بهما البحث، وأما الثاني فسنخصصه لعرض خصائص عينة البحث وذلك بالتطرق إلى خصائص المبحوثين الذين تم استجوابهم عن طريق الاستبيان والمتمثلين في أعضاء المجلسين البلديين المنتخبين.

أولا: تقديم مجالي الدراسة

تجرى الدراسة الميدانية بمجلسين شعبيين بلديين منتخبين مختلفين من بلديتين مختلفتين متجاورتين ينتميان إلى نفس الدائرة وهذين المجلسين هما المجلس الشعبي البلدي لبلدية لعيون، والمجلس الشعبي البلدي لبلدية خميستي وكلا المجلسين ينتميان إلى دائرة خميستي وسنقدمهما كمايلي:

أ- المجلس الشعبي لبلدية لعيون

المجلس الشعبي البلدي لبلدية لعيون ككل بلديات الوطن يتشكل من هيكل تنظيمي يتمثل في وجود رئيس المجلس البلدي ونوابه ولجانه، يضاف إليه الأمانة العامة بمكتبيها، مكتب البريد والعلاقات الخارجية، ومكتب الوثائق والأرشيف والإحصاء، وكذلك هناك مجموعة من المصالح وكل واحدة لها فروع ومكاتب ...

وهذا الهيكل التنظيمي يوضحه الشكل الموالي:

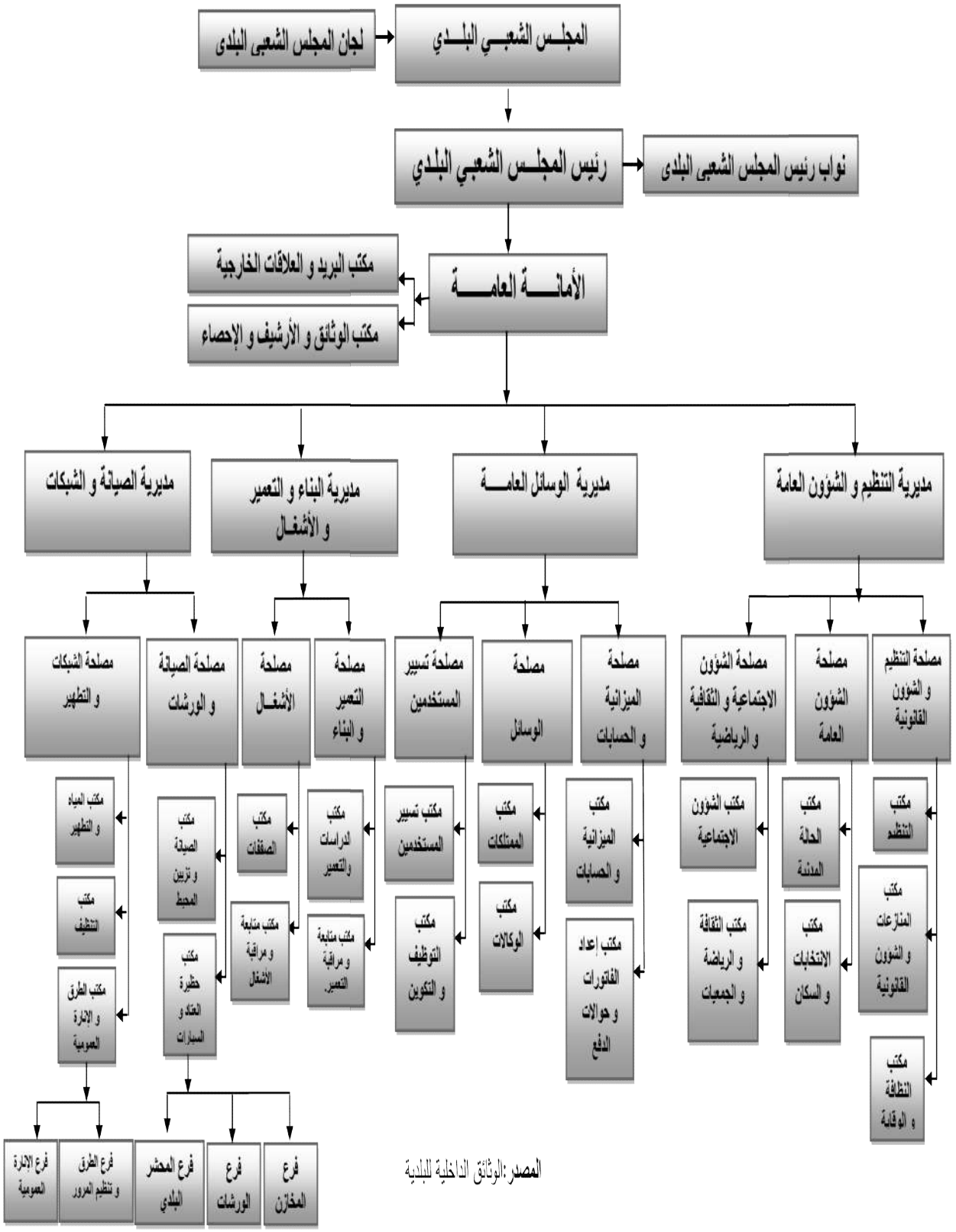

المصدر :الوثائق الداخلية للبلدية

الشكل رقم 01 يبيّن الهيكل التنظيمي للمجلس الشعبي البلدي لبلدية لعيون وهو الهيكل نفسه تقريبا للمجلس الشعبي البلدي لبلدية خميستي

ب– المجلس الشعبي لبلدية خميستي

المجلس الشعبي البلدي لبلدية خميستي مثله مثل المجلس الشعبي البلدي لبلدية لعيون وكل بلديات الوطن من ناحية هيكله التنظيمي،(انظر الشكل رقم 01) ولا يختلف عنه أيضا من حيث عدد الأعضاء ففي كل منهما 19 عضوا وذلك نظرا للتقارب الكبير من ناحية عدد السكان بالبلديتين.

ثانيا– خصائص عينة مجتمع البحث:

سنحاول في هذا العنصر معرفة خصائص الأفراد المشكلين لعينة البحث والذين تم استجوابهم عن طريق

الاستبيان، انطلاقا من المعطيات الميدانية التي تم تبويبها وعرضها حسب الجداول الآتية:

جدول رقم 01 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	37	92,5
أنثى	3	7,5
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية عينة مجتمع البحث تعود للفئة ذكور وذلك بنسبة 92,5% وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بنسبة الإناث والإناث والتي بلغت 7,5% ويعود هذا إلى طبيعة المهام التي يتولاها الرجال وإلى خصوصية المنطقة التي تقلل من نشاط المرأة في المشاركة في أنشطة المجالس الشعبية البلدية وتزيد من فرص الذكور للمشاركة في المجالس الشعبية البلدية.

جدول رقم 02: يوضح توزيع مجتمع البحث حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة (%)
أقل من 30	1	2,5
من 35 إلى 40	4	10
من 40- 50	18	45
من 50 فما فوق	17	42,5
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية عينة مجتمع البحث لها أعمار تتراوح ما بين 40 إلى 50 سنة وذلك بنسبة 45% كأعلى نسبة مسجلة وتليها فئة 50 سنة فما فوق بنسبة 42,5%، بينما تعود نسبة 10% إلى الفئة التي يتراوح عمرها من 35 إلى 40 سنة، وفي الأخير نجد نسبة 2,5% تعود إلى الفئة أقل من 30 سنة

ويعتبر السن من بين أهم الشروط للالتحاق أو المشاركة في المجالس الشعبية البلدية وتولي المناصب فيها.

جدول رقم 03: يمثل توزيع مجتمع البحث حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة (%)
متوسط	3	7,5
ثانوي	32	80
جامعي	5	12,5
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية عينة مجتمع البحث بنسبة 80% تعود إلى الأعضاء الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي بينما نجد نسبة 12,5 من نفس العينة لها مستوى تعليمي جامعي وفي الأخير نجد نسبة 7,5% تعود إلى الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط ويرتبط هذا الجدول بالجدول السابق على أن أكبر فئة عمرية لها مستوى تعليمي ثانوي.

ويعتبر متغير المستوى التعليمي شرطا من شروط الالتحاق بالمشاركة في الحصول على منصب داخل المجلس الشعبي البلدي كصفة أساسية بينما يحدد كذلك المنصب الذي يشغله والكفاءة العلمية والمعرفية التي تؤهلهم في تسيير المناطق الحضرية في منطقة

جدول رقم 04: يمثل توزيع مجتمع البحث حسب متغير مكان الإقامة

الإقامة	**التكرار**	النسبة (%)
ريفي	2	5
شبه حضري	18	45
حضري	20	50
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية عينة يعود انتماءها إلى المناطق الحضرية وذلك بنسبة 50% بينما تعود نسبة 45% إلى المناطق الشبه حضرية وفي الأخير نجد نسبة 5% إلى الأعضاء المجلس الذين لديهم انتماء ريفي، ويعتبر مكان الإقامة من بين أهم الشروط الخاصة من أجل الالتحاق بالمجالس الشعبية البلدية كما أن مكان الإقامة له دورا هاما في المكون الثقافي ذو الجانب الحضري .

جدول رقم05: يبين توزيع مجتمع البحث حسب متغير المهنة

المهنة	التكرار	النسبة (%)
رئيس بلدية	2	5
الأمين العام	2	5
الأعضاء	36	90
المجموع	40	100

من خلال البيانات الرقمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن نسبة 90% تعود إلى الأعضاء الرئيسية داخل المجلسين بينما نجد نسبة 5% تعود إلى الأمين العام التابعين لكلا البلديتين، ثم تليها نسبة 5% تعود إلى رئيس بلدية العيون وخميستي فلكل إطار مهنته ووظيفته وطبيعة المهام المنوطة بهم بناء على سلم تنظيمي يضمن لهم السلطة والصلاحيات المخولة والواجبات المسندة إليهم.

جدول رقم 06: يمثل توزيع مجتمع البحث حسب متغير الأجر

الأجر	التكرار	النسبة (%)
من 18000- 35000	3	7,5
35001- 52000	31	77,5
52001 فأكثر	6	15
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية عينة مجتمع البحث يتقاضون أجورا من 13500- 52000وذلك بنسبة 77,5% بينما نجد نسبة 15% تعود إلى 52001 فأكثر وفي الأخير نجد نسبة 7,5% إلى من يتقاضون 18000- 35000 دج

ويعود متغير الأجر إلى طبيعة المنصب فالراتب يعود لحجم الوظيفة والمهام التي يقوم بها كل إطار وكل عضو سواء على المستوى الداخلي للمجالس أو الخارجي

ثالثا : الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي وإدارة المجال الحضري

جدول رقم 07: يوضح الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي

الصراعات	التكرار	النسبة (%)
نعم	26	65
لا	14	35
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية عينة مجتمع البحث يقر بأنه توجد صراعات داخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي فالإطارات وباقي الأعضاء الآخرين لهم خلفيات مختلفة وهي امتداد للوسط التي تعيش فيه، وباعتبار الصراع هو جزءا من هذه الخلفية وهو ظاهرة سلوكية وأمر حتمي داخل المجلس الشعبي البلدي وذلك لتعدد المؤثرات والداخلية والخارجية منها التنظيمية والاجتماعية والحضرية، بحيث تتصادم مع فكر وذهنيات قد تصعب من تناسق الأهداف وطريقة العمل للنهوض بعملية التنمية، وبالتالي يصبح هذا المجال الحضري مكانا للصراع السلبي بدلا من التنافس، وتحقيق ديناميكية للمشاريع.

جدول رقم 08: يوضح أسباب هذه الصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي

أسباب الصراعات / نوع الصراع				التكرار	النسبة (%)
داخلية	**سبب الصراع الداخلي**	ت	ن	27	67,5
	انتمائية	19	29,7%		
	قرابية	19	29,7%		
	جهوية	26	40,6%		
	المجموع	**64***	100		
خارجية				13	32,5
المجموع				**40**	**100**

ملاحظة تشير العلامة* إلى المجموع المتحصل عليه من طرف إجابات أفراد عينة مجتمع البحث على الخيارات المتعددة البدائل ما أدى إلى تضخم في إجابات أفراد عينة مجتمع البحث وليس عينة مجتمع البحث.

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية عينة مجتمع البحث ترى بأن هذه الصراعات سببها داخلي وذلك بنسبة 67,5% وعند البحث في سبب الصراع نجد منها جهوي بالدرجة الأولى وذلك بنسبة 40.6 % وما هو انتمائي وقرابي بنسبة 29,7%. بينما تعود نسبة 32,5% إلى باقي العينة والتي ترى بأن هذه الصراعات تكون خارجية.

و تعتبر الممارسات الإدارية أحيانا سببا من أسباب الصراعات التنظيمية وتضم جميع المستويات الإدارية ومن خلال هذا الاتجاه يتبين أن كافة الأعضاء تسعى لتحقيق أهدافها أو القيام بمهام متشعبة، فنشوب الصراعات من خلال عملية التفاعل بين الأعضاء بالإضافة فتشابك العلاقات المهنية يفضي إلي غموض الدور وتعقد المهام وبالتالي تصدر ممارسات لا تليق بسير عمل المؤسسة من طرف فاعلين قد يسعون إلى بسط النفوذ أو إحداث سوء التفاهم من أجل استغلال الفراغات وهذا ما يكون عائقا في عملية التنمية ومعرقلة للأداء التنموي العام كما تعمل هذه الصراعات على تجميد المشاريع التنموية نظرا لصراع الأهداف والمصالح الداخلية، ومن جانب آخر ويعتبر أمرا صعبا كذلك وهو الرابط الاجتماعي والجهوي والعشائري والقرابي الذي هو من بين أهم معوقات التنمية على كلا المنطقتين

لما يستغل فقط في المصالح الشخصية ويغير مسار التمنية المحلية سواء سكنات أو مؤسسات أو غيرها من المشاريع التنموية إلى السلبية والتأخر في إنجاز المشاريع.

جدول رقم 09: يوضح الصراعات الخفية بين الأعضاء

الصراعات الخفية / تواجد هذه الصراعات				التكرار	النسبة (%)
نعم	**في حالة الإجابة بنعم هذه الصراعات تكون بين**	ت	ن	18	45
	أحزاب	11	36,7%		
	جماعات	8	26,7%		
	تكتلات	11	36,7%		
	المجموع	**30***	100%		
لا				22	55
المجموع				**40**	**100**

ملاحظة تشير العلامة* إلى المجموع المتحصل عليه من طرف إجابات أفراد عينة مجتمع البحث على الخيارات المتعددة البدائل ما أدى إلى تضخم في إجابات أفراد عينة مجتمع البحث وليس عينة مجتمع البحث.

من خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية عينة مجتمع البحث بنسبة 55% ترى بأنه لا توجد صراعات خفية بينما ترى نسبة 45% من باقي الأعضاء أنه توجد صراعات خفية وتعود مؤشراتها إلى وجود جماعات وتكتلات وأحزاب بنسبة 37,7 % حتى علاقات أخرى من بينها الزمالة ومن خلال هذا الجانب الاجتماعي للجماعات بنسبة 26,7% تعتبر أن عملية التنمية متوقفة على طبيعة هذه الصراعات واتجاهاتها ومدى الاستفادة منها وتعتبر الصراعات الخفية للعلاقات العمالية من أبرز العوامل التي تفتح المجال للصراع وتأخذ وقتا طويلا

في الظهر لكن بمجرد ظهورها تنتشر بسرعة ويعكس هذا طبيعة العلاقة الموجودة بين الفاعلين الذين ينتمون لجماعة واحدة أو لعدة جماعات متناقضة فيما بينها، فبعض التصرفات تظهر في العلن أنه لا يوجد صراعات لكن فيما يجري داخل المكاتب أو في ميدان العمل يظهر عكس ذلك على أن هذه البرامج التنموية تسيطر عليها تكتلات وجماعات وتأخذ المسار الغير الرسمي لها فالممارسات اليومية تعتبر كدليل عن تصرفات العمال ليس فقط في الجانب التنظيمي أو التسييري بل هناك من يسعى إلى كسب مصالح من خلال هذه الصراعات، وما يكشف عن إشكالات جديدة لها علاقة بالصراعات الخفية والتي في معظمها لها آثارا سلبية على الأعضاء وتقلل من عملية التنسيق وتباعد وجهات النظر وتعصب الآراء والذهنيات، فهذا التناقض الخفي يدفع بتأزم العلاقات المهنية حتى يتطور إلى صراع بسبب كثرة وجود المشاكل كما يؤزم العلاقات كذلك بين الساكنين المطالبين بالمشاريع أو التهيئة وبين المجالس الشعبية البلدية.

جدول رقم 10 : يوضح النظر في الصراعات الموجودة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي

النظر في الصراعات	التكرار	النسبة (%)
نعم	23	57,5
لا	16	40
بدون إجابة	1	2,5
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث تؤكد بأنه يتم النظر في هذه الصراعات وذلك بنسبة 57,5% ويتم معالجتها من خلال طرحها في الاجتماعات والنقاشات من أجل تسوية الأوضاع أو البحث في أسباب الصراع إذا كان تنظيميا أو تقنيا أو خاصا بالجانب الحضري والسكني وتدوين هذه الانشغالات ورفعها إلى المجلس الولائي إذا كانت تخص التمويل والدعم والإسناد بينما أما إذا كانت على المستوى الداخلي فإنه يكون هذا من خلال تسويتها بدون صراعات واتخاذ الإجراءات القانونية لكن لما يكون الصراع مبني على تحيز اجتماعي وثقافي ويحمل مصالح خاصة في محتواه يعرقل ويصعب من مهام التنمية الحضرية ويصبح فقط الانشغال بهذه الصراعات بدلا من الانشغال بأمور تخص التنمية الحضرية. بينما نجد نسبة 40% تعود إلى الأعضاء الذين لا يرون بأن هناك نظرا في الصراعات الموجودة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

جدول رقم 11: يوضح مدى ضرورة الصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي

ضرورة الصراعات	التكرار	النسبة (%)
نعم	15	37,5
لا	25	62,5
المجموع	40	100

بناء على الشواهد الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبة عينة مجتمع البحث ترى أن هذه الصراعات غير ضرورية وغير أساسية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي وذلك بنسبة 62.5 % بينما نجد نسبة 37,5% من مجتمع البحث ترى بأن هذه الصراعات ضرورية.

ومن وجهة نظر غالبية مجتمع البحث ترى بأن هذه الصراعات غير مجدية وغير مفيدة ولها أثرا سلبيا على تماسك الأعضاء وعلى العمل ككل ويزيد من طول العملية التنمية وصعوبة تطبيقها في الجانب التقني ومختلف مساراتها ويعتبر الصراع حصيلة خلافات سلبية أحيانا لا يوجد أي جدوى منها بالنسبة لهذه الجماعات بحيث تؤثر على مخرجات العملية التنموية وتزيد من العراقيل والعقبات التي تفتح المجال أمام العام والخاص ، كما يجدر الإشارة هنا إلى كثافة المهام تؤثر على الأعضاء بقدر ما تؤثر نواتج الصراع السلبي عليه ككل ويكون جل الأعضاء غير راضين عنه ويتسبب في إحباط معنوياتهم ويؤدي إلى استجابة سلوكية تعيق السير التنموي وتضيق من الحركة العملية، كما يشير كذلك إلى العقلية السائدة لدى الفاعلين ومدى توجيه الصراع لخدمة مصالحهم والاستفادة من الوضع السلبي الذي يخدم مصالحهم، فالثغرات التي تكون كناتج لعملية الصراع لا تخدم الصالح العام بل تستحوذ عليه فئة خاصة ويتم احتكار المعلومات التي تسهم في تقليل منه ومن خصوصيات هذا الأمر هو ضعف وبطئ عملية التطوير الحضري.

جدول رقم 12: يوضح الاستشارة في الصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي

الاستشارة	التكرار	النسبة (%)
نعم	23	57,5
لا	16	40
بدون إجابة	1	2,5
المجموع	40	100

بناء الشواهد الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث يؤكدون بأن هناك استشارة في كيفية إدارة الصراعات وذلك بنسبة 57,5 % سواء بين الأعضاء فيما بينهم وفقا لما ينص عليه القانون الداخلي في استشارة وحل هذه الصراعات وفي مقابل هذا نجد نسبة 40% بأن تعود إلى عدم وجود استشارة تخص الصراع ويتم الإشارة هنا إلى الجانب التنظيمي بين المجلس الشعبي البلدي والمواطنين من خلال جملة الشكاوى ورفع الاحتياجات ومختلف الأمور الخاصة بالجانب الحضري فالاستشارة في الصراع من بين أهم الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل إيجاد حلول للمشاكل والصراعات الموجدة على المستويات الإدارية وكافة المناطق الحضرية الخاصة بكلا البلديتين، وتكون هذه الاستشارة حسب ثقافة الأعضاء وكيفية تسييرها وأسلوب التسيير المعتمد عليه وطبيعة العلاقات المتواجدة والقوانين التي تحكم المناطق الحضرية.

جدول رقم 13: يوضح الوقت الذي تأخذه الصراعات لحل المشاكل

الصراعات	الوقت	ت	ن	التكرار	النسبة (%)
نعم	**في حالة الإجابة بنعم**			27	67,5
	على المدى القصير	16	40,0		
	على المدى البعيد	11	27,5		
	المجموع	27	67,5		
لا				13	32,5
المجموع				**40**	**100**

من خلال البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث تقر بأن الصراعات تأخذ وقتا كبير من أجل حل بعض المشاكل 67,5% فقط الخاصة بالتنمية الحضرية وهذا يعود لنقص الكفاءة والخبرة والضعف في التسيير الحضري والاجتماعي ونقص الالتقاء بين مع المواطنين وإيجاد الحلول وفتح المجال أمام المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية ككل كما تأخذ هذه المشاكل الناجمة عن تسيير المناطق الحضرية منحى تصاعديا بسبب نقص الإمكانيات ونقص التدعيم الموجه وعدم الاهتمام بالشوؤن الحضرية (مساكن – طريق – إنارة عمومية – وسائل نظافة) وغير ها من الأمور التي تكون سببا في وتأخذ وقتا كبيرا في هذه الصراعات وتفتح المجال للفساد والبيروقراطية في التسيير الحضري هذا الواقع المعاش اليوم أصبح يؤرق المواطن ويؤرق المجلس الشعبي البلدي بسبب

نقص آليات إدارة الصراع وعدم إيجاد آليات سبل المشاركة. وفي مقابل هذا نجد نسبة 32,5% يرون بأن هذه الصراعات لا تأخذ وقتا طويلا من خلال هذا الجانب بحيث يتم دراستها والتقليل منها على المدى القصير.

رابعا : الموارد المالية وإدارة المجال الحضري

جدول رقم 14: يوضح تحصل البلديتين على التغطية المالية

الحصول على تغطية المالية	التكرار	النسبة (%)
نعم	23	57,5
لا	17	42,5
المجموع	40	100

من خلال البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث ممن أعضاء المجلس البلدي يجيبون على أنهم يتحصلون على التغطية المالية وذلك بنسبة 57,5% بينما نجد نسبة 42,5% يرون بأنهم لا يتحصلون على التغطية المالية.

وتعتبر التغطية المالية من بين أهم الجوانب الأساسية للتهيئة الحضرية والترميم ومتابعة وتقييم المشاريع العمومية المختلفة ويكون هذا من خلال التغطية المالية وسد الحاجيات الحضرية لكن هذا يتطلب جانب من التسيير والرشد في تسيير وتقييم هذه التغطية خلال فترة زمنية معينة فما يحتاجه المواطن اليوم من أعضاء المجلس الشعبي البلدي هو توفير ظروف الحياة اللازمة للعيش المناسب.

جدول رقم 15 : يوضح تحصل البلديتين على التغطية المالية من طرف الولاية

تحصل البلديتين على التغطية المالية	التكرار	النسبة (%)
نعم	24	60
لا	14	35
بدون إجابة	2	5
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث بنسبة 60% يتحصلون على تغطية مالية من طرف الولاية ونقصد هنا خزينة المجلس الولائي المكلف بتسيير ومراقبة الوسائل العامة للمناطق الحضرية ويرتبط هذا الجدول بالجدول السابق من خلال الحصول على الدعم والإسناد الدائمين من أجل ضمان الرفاهية

للمواطن وتنمية المنطقتين والحصول على كافة ما يلزم من أشغال وترميم مع إنشاء كل ما يحتاج إليه داخل الأحياء أو البلديتين.

وفي مقابل هذا نجد نسبة 35% من مجتمع البحث أنهم لا يتحصلون على التغطية المالية حتى وإن كان الجانب القانوني يكفل لهم ذلك نظرا لتجنب المشاكل والصراعات إضافة إلى ذلك على أن ما حصل في الفترة السابقة أين أصبح كل مسؤول يحاسب على التغطية المالية من خلال الرقابة المفروضة على كل مسؤول فحصول الولاية على تدعيم مالي من طرف الدولة في الأشهر الماضية لم يمكن البلديتين من الحصول على التغطية المالية وما صرح به احد المجيبين على المقابلة أنه دائما يوجد عجز مالي وهذا يقلل من إنشاء ومتابعة المشاريع في المناطق الحضرية.

جدول رقم 16: يوضح نوع التغطية المالية التي تحصل عليها البلدية من طرف الوزارة

نوعها / التغطية			ن	التكرار	النسبة (%)
نعم	**في حالة الإجابة بنعم**	ت	ن	26	65
	ميزانية	18	46,2%		
	وسائل تقنية	11	28,2%		
	معدات حضرية	10	25,6%		
	المجموع	* 39	100,0%		
لا				14	35
المجموع				**40**	**100**

ملاحظة: * تشير العلامة* إلى المجموع المتحصل عليه من طرف إجابات أفراد عينة مجتمع البحث على الخيارات المتعددة البدائل ما أدى إلى تضخم في إجابات أفراد عينة مجتمع البحث وليس عينة مجتمع البحث.

بناء على الشواهد الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية الأعضاء يصرحون بأنهم يتلقون تغطية مالية من طرف الوزارة وذلك بنسبة 65% ويكون ذلك بناء على ميزانية معتبرة لتسيير البلدية بالإضافة إلى توفير الوسائل التقنية المتخصصة والمعدات الحضرية من اجل ربط كافة المناطق التابعة بمختلف الوسائل الضرورية للحياة، وفي مقابل هذا نجد نسبة 35% من باقي الأعضاء أنهم لا يحصلون على التغطية المالية الكافية والمناسبة.

فالتغطية المالية لها دورا كبيرا في تسيير المناطق الحضرية من خلال توفير كافة الوسائل التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية فعدم التغطية الكافية يؤدي إلى هشاشة البنية التحتية التي تعتبر كركيزة أساسية للتهيئة الحضرية والتي ممن خلالها يصعب من معالجة الفجة ونقاط الضعف التي تعترض التسيير الحضري.

جدول رقم 17: يوضح طبيعة المرافق الممولة من طرف الولاية.

طبيعتها / المرافق			ت	ن	التكرار	النسبة (%)
نعم	**في حالة الإجابة بنعم**				34	85
	مرافق اختيارية		3	7,5		
	مرافق إجبارية		4	10		
	مرافق عمومية خاصة		27	67,5		
	المجموع		34	85		
لا					6	15
المجموع					**40**	**100**

ملاحظة: * تشير العلامة* إلى المجموع المتحصل عليه من طرف إجابات أفراد عينة مجتمع البحث على الخيارات المتعددة البدائل ما أدى إلى تضخم في إجابات أفراد عينة مجتمع البحث وليس عينة مجتمع البحث.

من خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث ترى بأنها تتحصل على التغطية المالية من طرف الدولة وذلك بنسبة 85% ويكون هذا بناء على الجانب القانوني لما يختص الأمر بإنشاء صيغ سكنية من طرف وزارة السكن والعمران والتهيئة الحضرية ووزارة المالية والمصادقة على كل الأغلفة المالية المقدمة لهذا الأمر من أجل إنشاء وتكملة المشاريع المتبقية من مرافق عمومية وإجبارية طارئة مثل إنشاء مستشفى للاستعجالات الطبية الجراحية أو مراكز صحية مقسمة على المناطق الريفية التابعة للمنطقتين أو تعبيد الطرق الرئيسية إضافة إلى ذلك إنشاء المرافق العمومية الخاصة والتي نقصد بها مرافق تخص ذوي الاحتياجات الخاصة أين تشهد كلا البلديتين

نقصا كبيرا فالبرغم من حصول البلديتين على التغطية المالي لكن المستوى التنموي لم تعرف التطور المنتظر من أجل تنمية المشاريع والاهتمام بها ككل.

وفي مقابل هذا نجد نسبة 16% من مجتمع البحث ترى بأن البلديتين لم تتحصلا الدعم المالي كما يجب هذا ما جعل المشاريع الحضرية التنموية تشهد نقصا كبيرا في فضاءاتها هذا ما جعل كلا المنطقتين تعانيان من التهميش والإقصاءات وعدم الاستفادة من أي مشاريع سواء فلاحية أو اقتصادية أو خدمية هذا ما جعل عجلة التنمية تسير بوتيرة بطيئة ويجعل المواطن في تذمر واستياء من عدم وجود هذه المرافق المساعدة.

جدول رقم 18: يوضح التسيير العقلاني للموارد المالية لتهيئة المناطق الحضرية

التسيير العقلاني	التكرار	النسبة (%)
نعم	28	70
لا	12	30
المجموع	40	100

من خلال القراءة الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن هناك تسيير عقلاني للموارد المالية وذلك بنسبة 70% بينما ترى نسبة 30% من الأعضاء الآخرين أنه ليس هناك تسييرا عقلانيا للموارد المالية.ويعتبر التسيير المالي وترشيد النفقات الموجهة للجانب الحضري تكون مبنية على دراسات وأهم ما هو موجود في هذا التسيير هو كفاءة وخبرة العضو المسؤول عن الجانب المالي في متابعة وتقييم المناطق الحضرية والمشاريع والمرافق العمومية، فالتسيير العقلاني يتوقف على مدى المسؤولية المناطة بكافة الأعضاء الذين لديهم جانبا تنظيميا يضمن لهمم سير المهام في المجال الحضري بالإضافة إلى الجانب القانوني الذين يستندون إليه من أجل تسيير الأغلفة المالية المقدمة للتهيئة الحضرية.

جدول رقم 19 : يوضح فعالية الرقابة وطبيعتها في تسيير المهام في المناطق الحضرية

طبيعتها / الرقابة				التكرار	النسبة (%)
نعم	**في حالة الإجابة بنعم**	ت	ن	24	60
	زيارات تفتشية	5	27,8%		
	رقابات من طرف السلطات الوزارية والولائية	6	33,3%		
	تنسيقية	7	38,9%		
	المجموع	18	100		
لا				16	40
المجموع				**40**	**100**

من خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث ترى بأن هناك رقابة فعالة في تسيير المهام وذلك بنسبة 60% وتكون من خلال الزيارات الرسمية والتفتيشات أو الرقابة بمختلف طرقها وأساليبها وتنسيقات من خلال رئيس المجلس الولائي والي الولاية وهذا من أجل منع والحد من التجاوزات الخطيرة الخاصة بالأمور التسييرية والقضايا المتعلقة بالجانب المالي الموجه للمشاريع التنمية من أجل التقليل من الفساد العام وإعادة رد الاعتبار للانضباط في تسيير المهام والانضباط في إدارة الشؤون العامة الخاصة بالتهيئة الحضرية الموجودة خاصة في الآونة الأخيرة أين طلب من كل الولاة من طرف رئيس الجمهورية السهر على مراقبة العملية التنموية والمشاريع الاقتصادية بكل مجالاتها وتطبيق التعليمات الخاصة بالمناطق الحضرية والشبه حضرية والريفية (مناطق الظل) ومعاقبة كل من لديها متابعات وقضايا في التسيير العمومي وتبديد المال العام هذا ما جعل الرقابة تشهد فعالية على مستوى البلديتين وعلى مستوى الولاية ككل. وفي مقابل هذا نجد نسبة 40% من مجتمع البحث ترى بأنه لا توجد رقابة وما يقصد به هو أنها غير فعالة في جانب تسيير المهام بحيث أن هناك أعضاء لا يقومون بتأدية المهام والواجبات والمسؤوليات المسندة إليهم ويتماطلون في ذلك وهذا ما يعرقل عملية التنمية وسير المشاريع كما يعود هذا بالسلب على المواطن

جدول رقم 20 : يوضح إسناد المناصب لمستحقيها (الرجل المناسب في المكان المناسب)

استحقاق المنصب	التكرار	النسبة (%)
نعم	21	52,5
لا	19	47,5
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث تقر بأنه بعد عملية التصويت يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وذلك بنسبة 52,5% لأداء المهام والواجبات المسندة إليه في التسيير الحضري وفي مقابل هذا نجد نسبة 47,5% من عينة مجتمع البحث ترى بأنه لا يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. وكدليل على هذا نجد أن هناك ضعفا في عملية التسيير ووجود نقائص عديدة في كلا المنطقتين وهذا يعود إلى نقص الكفاءة في التسيير الحضري ومن جانب آخر التماطل في تسليم المشاريع وإتمامها في الوقت المناسب ونقص المتابعة وعدم تفعيل الوسائل الموجودة والتنسيق فيما بينها للقيام بدفع عجلة التنمية الحضرية في كلا البلديتين وهناك جانب آخر توجد كفاءات تستحق تواجدها كأعضاء في عميلة التسيير لكن بسبب وجود بعض الممارسات تم إقصاءها فالاتجاه الغالب هو التعنت والمصلحة أحيانا وعدم التوجه للصالح العام ونقص الشفافية هذا ما كان سببا في عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

– خامسا : المشاركة المجتمعية وإدارة المجال الحضري

جدول رقم 21 : يوضح نوع المهارة التي يكتسبها أعضاء المجلس الشعبي البلدي في تسيير المناطق الحضرية

نوع المهارة المكتسبة	التكرار	النسبة (%)
اتقان كلي	17	42,5
اتقان نسبي	23	57,5
المجموع	40	100,0

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث تقر بأن لديها إتقان نسبي في تسيير المهام المناطة بها في الجانب الحضري وذلك بنسبة 57,5% ونشير هنا كذلك إلى عدم التحكم الجديد أو إتقان ضعيف بينما نجد نسبة 42.5% أن لديها إتقان كلي ويرتبط هذا الجدول بالجدول السابق بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب فكلما كان الرجل المناسب في المكان المناسب أصبحت المهارة والعقلانية في التسيير كانت التنمية تسير المسار الصحيح. لكن لما يكون هنالك ضعف الكفاءة في التسيير الحضري ولما يتم وضع الرجل الغير المناسب في المكان الغير المناسب قل التحكم وضعف التسيير فهذا الجانب يتوقف على النشاط والعمل المستمرين من أجل النهوض بالقطاع التنموي على المستوى المحلي.

جدول رقم 22: يوضح درجة الاتفاق حول القرارات الجماعية حول تسيير الموارد الموارد المالية

درجة الاتفاق	التكرار	النسبة (%)
اتفاق بشكل كبير	5	12,5
اتفاق بشكل متوسط	18	45
اتفاق بشكل ضعيف	17	42
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث تقر بأن القرارات حول تسيير الموارد الموارد المالية يتم الاتفاق عليها بشكل متوسط وذلك بنسبة 45%، بينما نجد نسبة 42% أن هناك اتفاق بشكل ضعيف وفي الأخير نجد نسبة 12,5% من مجتمع البحث ترى بأن القرار الجماعي يكون متفق عليه بشكل

كبير في تسيير الموارد المالية وتكون هذه القرارات الخاصة بالتسيير الحضري مختلفة الاتفاق بسب وجود بعض الفوارق واختلاف وجهات النظر حول أمور مختلفة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي وفي بعض الأحيان تكون المعلومة ناقصة أو غير صحيحة قد تجعل من الاتفاق لا يكون جماعيا بالإضافة إلى التخوف من الجانب الرقابي حول الاتفاق عن قرار معين ما يزيد هذا من عرقلة التنمية الحضرية ومن جانب آخر هو جانب العلاقات والمصالح وتكريس ثقافة معينة لا تتماشى والتنمية ما يدل على أن هناك ذهنيات تتعمد عدم الاتفاق عن برنامج تنموي موجه لكلا البلديتين أين يدل هذا على وجود صراعات مختلفة وخفية ولها طابع سلبي ما يضعف من اتخاذ قرار جماعي يؤيد عملية التنمية.

جدول رقم 23: يوضح التنسيق والتنظيم بين الموارد المالية المتحصل عليها والاحتياجات الحضرية

التنسيق	التكرار	النسبة (%)
نعم	28	70
لا	12	30
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث ترى بان هناك تنسيق وتنظيم بين الموارد المالية المتحصل عليها والاحتياجات الحضرية بنسبة 70 % . وفي مقابل هذا نجد نسبة 30% من عينة مجتمع البحث ترى عكس ذلك.

وتعتبر عملية التنظيم والتنسيق الحضري بين الموارد المالية المتحصل عليها والاحتياجات الحضرية دليلا على التسيير العقلاني والرشد في اتخاذ القرار من عدمه فمن خلال الجانب النظرى يكون الإدلاء بأن هناك تنظيم وتنسيق لكن على المستوى الميداني يكون هذا الأمر ضعيفا بسبب ضعف الزيارات الميدانية وعدم التجاوب مع المواطنين بالشكل المناسب فهذه العملية تحتاج إلى التنسيق بين جهود كافة الأعضاء باعتبار المسؤولية مسؤولية الجميع وليس مسؤولية فرد واحد فقط وأن التنمية هي عنصر جماعي مقدم لكافة الناس وليس لفرد واحد فقط هذا ما يتطلب الدراسة من أجل التوفيق بين احتياجات الحضرية للمواطنين والموارد المتحصل عليها واتخاذ القرار الأنسب وتوسعة المشاركة بناء على معطيات ميدانية حقيقية من أجل اتخاذ القرار الصحيح حول تسيير غلاف مالي موجه لإنشاء مشروع معين.

جدول رقم 24: يوضح إعلام رؤساء الأحياء حول تجسيد مشروع جديد

الإعلام	التكرار	النسبة (%)
نعم	19	47,5
لا	21	52,5
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث تقر بأنه لا يتم إعلام رؤساء الأحياء حول تجسيد مشروع جديد في الأحياء الحضرية وذلك بنسبة 52,5% بينما تؤكد نسبة 47,5 % ترى بأنه يتم إعلان رؤساء الأحياء حول القيام بهذه المشاريع.

ويعتبر هذا الإعلان جزء من المشاركة وتفعيل العملية الاتصالية بين ممثلين الأحياء وأعضاء المجلس الشعبي البلدي من خلال الاستماع إلى الاقتراحات والآراء، لكن إذا لم يتم إعلام رؤساء الأحياء تكون التغذية الرجعية في العملية التنموية ناقصة لا تحتوي على المعلومات الصريحة والأساسية لتطبيق مشروع تنموي وإدخاله حيز التنفيذ وباعتبار رؤساء الأحياء كممثلين عن المواطنين ورفع انشغالاتهم لا بد من إشراكهم وفتح المجال أمامهم من أجل وضع المشروع الصحيح في المكان الصحيح واستعمال أمثل للموارد الموجودة.

جدول رقم 25: يوضح التواصل وتنسيق بين الأعضاء والشركاء الاجتماعيين في المجال الحضري

التواصل والتنسيق	التكرار	النسبة (%)
نعم	18	45
لا	22	55
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية عينة مجتمع البحث لا يرون بأن هناك تواصل وتنسيق بين الأعضاء والشركاء الاجتماعيين في المجال الحضري وذلك بنسبة 55% وفي مقابل ذلك نجد نسبة 45% تؤكد على أن هناك تواصل وتنسيق بين الأعضاء والشركاء الاجتماعيين في المجال الحضري، ويعتبر الجانب الاجتماعي له جانبا هاما من خلال تفعيل المشاركة في عملية التنمية الحضرية وهي لا تعبر عن قرار واحد وإنما تعتبر كمشاركة اجتماعية و يرتبط هذا الجدول بالجدول السابق الذي من خلاله نرى بأن دور الشريك الاجتماعي له دورا في عملية التنمية لكن بمشاركة قليلة، وهذا يعود غلى طبيعة الثقافة التعاملية بين أعضاء المجلس وبين الشركاء

الاجتماعيين ورؤساء الأحياء فقوة التنسيق والاتصال الفعال لها دورا كبيرا في المجال الحضري أين يتم فيه توجيه المشاريع سواء المدى القصير والمتوسط والبعيد المدى والذي من خلاله يتم إعطاء بعدا حضريا واجتماعيا وتنظيميا وتنسيقيا ومن أهم المبادئ والركائز الأساسية التي تبنى عليها المنطقة الحضرية

جدول رقم 26: يوضح أسباب عدم الرد عن الشكاوي المقدمة من طرف المواطنين

أسباب عدم الرد / الشكاوي			ت	ن	التكرار	النسبة (%)
لا	**في حالة الإجابة بلا**				15	37,5
	انتهاك لحقوقهم		4	10		
	ضيق الوقت		4	10		
	كثرة الشكاوي		5	12,5		
	صعوبة التنسيق		2	5		
	المجموع		**15**	37,5		
نعم					25	62,5
المجموع					**40**	**100**

- **ملاحظة: تشير العلامة* إلى المجموع المتحصل عليه من طرف إجابات أفراد عينة مجتمع البحث على الخيارات المتعددة البدائل ما أدى إلى تضخم في إجابات أفراد عينة مجتمع البحث وليس عينة مجتمع البحث.**

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي يوضح الرد عن الشكاوي المقدمة من طرف المواطنين وذلك بنسبة 62,5% بينما صرّحت نسبة 37,5 % من الأعضاء أنه لا يتم الرد عن الشكاوي المقدمة من طرف المواطنين.

وتعتبر الرد عن الشكاوي للمواطنين جزء من الاستماع لهم ولانشغالاتهم لما يحتاجونه من قطاعات خدمية واجتماعية ومرافق عمومية وصحية وكل ما له علاقة بالتهيئة الإقليمية على المستوى المحلي ونظرا للواقع المعاش داخل المجالس الشعبية البلدية لكلا المنطقتين تأخذ مسار الرد عن الشكاوي وقتا كبير ولا يتم تلبيتها في الوقت المناسب بسبب صعوبة التنسيق أو عدم الاهتمام بذلك ما يجعل المواطن في تذمر دائم من أسلوب تصرف هذه الفئة كما أن

هؤلاء الأعضاء لا يستفيدون من مجال التغذية الرجعية ونقاط الضعف الموجودة في أسلوب التسيير كجانب هام وهذا ما يصعب من عدم تحقيق الأهداف العامة وصعوبة القيام بالتنمية الحضرية.

جدول رقم 27 يوضح نوع المشاريع التي يطالب بها السكان ومدى تفعيلها

المشاريع				التكرار	النسبة (%)
	نوعية المشاريع	ت	ن		
نعم	مشاريع خدمية	12	31,6%	16	40
	تجارية	4	10,5%		
	صناعية	8	21,1%		
	فلاحية	14	36,8%		
	المجموع	*38	100%		
لا				24	60
المجموع				**40**	**100**

- **ملاحظة: تشير العلامة* إلى المجموع المتحصل عليه من طرف إجابات أفراد عينة مجتمع البحث على الخيارات المتعددة البدائل ما أدى إلى تضخم في إجابات أفراد عينة مجتمع البحث وليس عينة مجتمع البحث.**

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبة مجتمع البحث تؤكد بأن المشاريع التنموية التي يطالب بها السكان لا تسلم في الوقت المناسب وذلك بنسبة 60%. بينما تؤكد نسبة 40% إلى أن المشاريع التنموية يتم تقديمها في الوقت المناسب.

ويعود عدم تقديم المشاريع التنموية إلى نقص الرقابة والتماطل في أداء المهام ما يدل هذا على أن عملية التنمية تأخذ مسارا معقدا وطويلا فبعض المشاريع في كلا المنطقتين لها سنين طويلة ولا زالت لم تنتهي بعد بالإضافة إلى أن هناك مشاريع متعددة المجالات(تجارية- صناعية- فلاحية- خدمية) مجمدة نظرا لما كان سائدا من ظروف مختلفة أثرت على تفعيلها وما يكشف عن جانب آخر هو الفساد الإداري والمصالح الخاصة واحتكار بعض المشاريع في

أيادي خفية هذا ما جعل الجانب التنموي في هذين المنطقيتين أو مناطق أخرى تعرف بطئا شديدا في عملية التنمية الحضرية.

جدول رقم 28: يوضح تبادل الآراء والأفكار بين الأعضاء والسكان

تبادل الأفكار	التكرار	النسبة (%)
نعم	6	15
لا	34	85
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث ترى بأن هناك لا يتم تبادل الآراء والأفكار بين الأعضاء والسكان وذلك بنسبة 85% بينما تؤكد نسبة 15% تؤكد على أن هناك تبادل ويرتبط هذا الجدول مع الجدولين السابقين من خلال فتح المجال أمام المشاركة باعتبارها جانبا أساسيا وهاما بالنسبة للأعضاء والمواطنين ككل، غير أن سرعة التوسع الحضري ونطاقه يحملان في طياتهما تحديات، من قبيل تلبية الطلب المتسارع على الإسكان ومختلف المشاريع الأخرى ، والبنية التحتية التي تتوفر لها مقومات البقاء، بما في ذلك شبكات النقل، والخدمات الأساسية، والوظائف، ويسهم هذا في تزايد الصراعات ووجود ضغوطات تعرقل مسار العملية التنموية. فواقع التنمية ومسارها هي كلتا البلديتين تواجهان فشلا في عملية التنمية بسبب نقص الكفاءات التي تنسق الآراء والأفكار كتغذية رجعية للاستفادة منها.

جدول رقم 29 يوضح إشراك المواطنين في اتخاذ القرار بخصوص المجال الحضري

الإشراك	التكرار	النسبة (%)
نعم	19	47,5
لا	21	52,5
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث ترى بأنه لا يتم إشراك المواطنين في اتخاذ قرار معين وذلك بنسبة 52,5%. وفي مقابل نجد نسبة 47,5% أنه يتم إشراك المواطنين في التنمية الحضرية.

أحيانا تكون القرارات التنموية موجهة من طرف الدولة مملية من طرف السلطات سواء في إنجاز المشاريع الاجتماعية والمرافق العمومية فواقع المشاركة يتوقف على الإصغاء للمواطن ومتطلباته

فبناء مدن تؤدي وظائفها وقادرة على الصمود وشاملة للجميع يتطلب تنسيقاً واسعاً للسياسات وخيارات الاستثمار. وللحكومات الوطنية والمحلية دور مهم يحتم عليها أن تتحرك الآن كي تحدد شكل مستقبل تنميتها، وتتيح فرصاً للجميع. ويكون هذا ضمن إستراتيجية علمية مدروسة مبنية على قرارات صحيحة مستمدة من الواقع المعاش وتطلعات المواطنين وتحديد مجمل الصلاحيات المنوطة بالأعضاء مع تحقيق الوعي الحضري بكل النقائص وأهم ما تتطلبه هذين البلديتين.

جدول رقم 30: يوضح مدى استعمال الوسائل التكنولوجية الافتراضية لسماع اقتراحات الموطنين

استعمال الوسائل التكنولوجية	التكرار	النسبة (%)
نعم	6	15
لا	34	85
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول الإحصائي أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث تقر بأنها لا تستعمل وسائل التواصل الاجتماعي للسماع لاقتراحات المواطنين وذلك بنسبة 85% بينما تؤكد نسبة 15% من مجتمع البحث على أنها تستعمل وسائل التواصل الاجتماعي للاستماع غلى شكاوى المواطنين.

فقد أصبحت وسائل الاتصال اليوم شكلا من أشكال التعبير عن النقائص ورفع الشكاوي ومن جانب آخر تنقل الواقع المعاش حول التنمية الحضرية وواقع المشاريع وهي تتيح التفاعل بين الأشخاص حيث يشاركون أو يتبادلون المعلومات والأفكار حول واقع حضري معاش فقد ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي العديد من الأفراد على إيجاد أرضية مشتركة مع الآخرين وهي تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورا رئيسيا في إستراتيجيات التعبير نظرا للوقت الذي يقضيه الأفراد كل يوم على المنصات والتطبيقات الاجتماعية، حيث تستخدم الشركات المنصات للعثور على الأعضاء المنصتين والتفاعل معهم، وزيادة تفعيل المشاريع التنموية. فعدم تفعيل هذه الوسائل دليل على عدم تماشي الجانب التنموي مع متطلبات العصر.

جدول رقم 31: يوضح صعوبة فهم القوانين التي تسير المناطق الحضرية

صعوبة فهم القوانين	التكرار	النسبة (%)
نعم	17	42,5
لا	23	57,5
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول الإحصائي أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع البحث من أعضاء المجلس الشعبي البلدي لا يوجد لهم أي صعوبة في فهم القوانين المسيرة لهذا المجلس ومعرفة ما مطلوب منهم وذلك بنسبة 57,5% بينما نجد نسبة 42,5% تؤكد بأنها توجد صعوبة في فهم القوانين المسيرة للمناطق الحضرية.

ويعتمد هذا على المستوى الخبراتي والمستوى المعرفي والثقافي والتفاعل مع هذه القوانين والإطلاع عليها حول كيفية تسيير الشؤون العامة للمناطق الحضرية كما نشير هنا إلى جانبين هامين الجانب الأول هو مدى الوعي بالواجبات والمسؤوليات والجانب الثاني هو مدى تطبيق هذه القوانين في المناطق الحضرية فالوعي بالقانون في عملية التسيير الحضري والاهتمام بمتطلبات المواطنين جزء من تطبيق النصوص القانونية وفهمها جيدا فالفهم لا يكون على المستوى النظري فقط بل يكون على المستوى الميداني كذلك والممارسة الفعلية له.

جدول رقم 32: يوضح نوع سلوك المواطن أثناء المطالبة بالمشاريع التنموية

سلوك المواطن	التكرار	النسبة (%)
نعم (السلوك حضري)	22	55
لا (السلوك غير حضري)	18	45
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية مجتمع ترى بأن هناك سلوك حضري للإنسان له دورا في سيرورة المشاريع وذلك بنسبة 55%، بينما نجد نسبة 45% عكس ذلك.

ويعتبر سلوك الموطنة الحضري للمواطن لما يكون واعيا بما هو كائن وموجود ويتخذ كل الإجراءات الرسمية والقانونية التي تعبر عن مدى فهمه ووعيه وتصرفه مع الجانب الحضري من خلال التعبير عن آراءه ولا يتخذ العنف والتخريب كأسلوب للتعبير عن مدى تذمره وغضبه من المجلس وأعضاءه فالتغيير يكون من خلال اتخاذ الإجراءات

اللازمة من أجل التعبير عن النقائص الموجودة في المجال الحضري مع إشراك كافة الشركاء الاجتماعيين في تحليل الواقع المعاش والانطلاق بتنمية حضرية وضمان الممارسة الشفافة للقوانين وتفعيل القيم الإيجابية لأن ما تعتمد عليه هو الجانب الاجتماعي والتنظيمي والتفاعلي فيما بينهم وهو بدوره ينعكس على السلوك الحضري والمشاريع التنموية.

جدول رقم 33: يوضح تخصيص يوم لاستقبال المواطنين والجهة المستقبلة

الجهة المستقبلة / تخصيص يوم للاستقبال				التكرار	النسبة (%)
نعم	**الاستقبال**	ت	ن	38	95
	مسؤول محلي	22	55		
	جهة وصية	16	40		
	المجموع	38	95		
لا				2	5
المجموع				**40**	**100**

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن غالبية أعضاء المجلس البلدي يؤكدون بأن هناك يوم مخصص لاستقبال المواطنين والسماع لهم وذلك بنسبة 95% بينما ترى نسبة 5% أنه لا يوجد هذا اليوم بل سائر الأيام هناك استقبالا للمواطنين والسماع لهم.

فالمشكل هنا لا يعود إلى اليوم المخصص من وجهة نظر المواطنين بل مدى الاستجابة للمشاكل التي أدلوا بها وتغييرها ويعتبر المواطن أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة و المجتمع و هي العلاقة التي تنطوي على أثار بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة في بعديها الوطني و المحلي و في إضفاء الطابع الديمقراطي على التسيير خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على نسق اجتماعي معين.

كما نجد أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية فتحت موقعا للاستماع على الشكاوي والاقتراحات الخاصة بالمواطنين في الشأن التنموي الحضري وهذا يعتبر من بين أهم النقاط الإيجابية بالإضافة إلى وجود الوسيط الجمهوري والذي بدوره يقوم بالاستماع إلى الانشغالات والشكاوي الخاصة بالمواطنين إن لم يتم معالجتها على مستوى المجلس الشعبي البلدي.

جدول رقم 34: يوضح طريقة إسناد المهام

الطريقة	التكرار	النسبة (%)
الانتخاب	20	50
الاختيار	20	50
المجموع	40	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن كل أعضاء المجلس الشعبي البلدي تؤكد على أن هناك شروط بقبول الملفات المرشحين لعضوية المجلس وذلك من خلال القوانين المنصوص عليها في الجريدة الرسمية وتحديد الشروط المنصوص عليها سواء من خلال الانتخاب أو اختيار الأعضاء الداخلين لتسيير المهام بناء على الضوابط الرسمية المحددة للحصول على مقعد في المجلس الشعبي البلدي وكذلك القدرة على تسيير الشؤون العامة للمناطق الحضرية والاهتمام بالمجال التنموي والحضري فمن بين هذه الشروط هو الكفاءة في التسيير وتمثيل المواطنين أحسن تمثيل والاستماع إلى شكاويهم وتطبيق القانون والتعليمات والتحلي بالمسؤولية والواجب المهني والاستعداد من أجل النهوض بقطاع التنمية فبعد عملية الانتخاب يأتي التقييم من طرف المواطنين وما حققه هؤلاء الأعضاء من فائدة عامة على الصعيد الحضري والاجتماعي.

– مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

جدول رقم 35: يوضح اختبار الفرضية الفرعية الأولى : الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي تؤثر على إدارة المجال الحضري.

– تم اختيار مؤشر الصراعات الخفية كبعد من أبعاد الصراعات الداخلية وربطه مع مؤشر من مؤشرات إدارة المجال الحضري لاختبار الفرضية

Corrélations			
		هل هناك صراعات خفية بين الأعضاء	هل هناك رقابة فعالة في تسيير المهام
هل هناك صراعات خفية بين الأعضاء	Corrélation de Pearson	1	**,900**
	Sig. (bilatérale)		**,021**
	N	40	40
هل هناك رقابة فعالة في تسيير المهام	Corrélation de Pearson	**,900**	1
	Sig. (bilatérale)	**,021**	
	N	40	40

يبين هذا الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين والتي تقدر بـ (900,) علاقة طردية وهي قوية جدا وهي دالة بمستوى دلالة قدره **0,021**وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05 وبالتالي تتحقق صدق الفرضية الفرعية الأولى والتي مفادهها الصراعات الخفية تؤثر على الرقابة في تسيير المهام داخل المجال الحضري.

فالصراعات الخفية هي من بين الأسباب السلبية التي لها أثرا سلبيا في إدارة المشاريع من خلال بعد الرقابة بحيث أنها لم تطبق وفق المنظور التنظيمي والقانوني والرسمي ومن هنا نستنتج أنه كلما زادت الصراعات الخفية زاد عم تفعيل الرقابة وكلما كان توجيه هذه الصراعات وإخراجها من الجانب السلبي إلى صراع إيجابي له دور كبير في عملية التغيير تصبح

الرقابة مفعّلة وتصبح التحقيقات على المشاريع الاجتماعية ومراقبتها تقلل من الصراع أي أنها ذات علاقة تأثيرية تبادلية.

جدول رقم 36: يوضح اختبار الفرضية الفرعية الثانية : نقص الموارد المالية يؤثر على إدارة المجال الحضري

تم اختيار بعد التسيير العقلاني للموارد المالية كبعد من أبعاد الموارد المالية وربطه مع بعد من أبعاد إدارة المجال الحضري لاختبار الفرضية

Corrélations			
		هل هناك تسيير عقلاني للموارد المالية	هل يتم تفعيل المشاريع التي يطالب بها السكان في الوقت المناسب
هل هناك تسيير عقلاني للموارد المالية	Corrélation de Pearson	1	**-,468****
	Sig. (bilatérale)		**,002**
	N	40	40
هل يتم تفعيل المشاريع التي يطالب بها السكان في الوقت المناسب	Corrélation de Pearson	**-,468****	1
	Sig. (bilatérale)	**,002**	
	N	40	40

يبين هذا الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين والتي تقدر بـ (-,468**) علاقة عكسية متوسطة وهي دالة بمستوى دلالة قدره ,00 **0** وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05 وبالتالي تتحقق صدق الفرضية الفرعية الثاني والتي مفادها التسيير العقلاني للموارد المالية تؤثر على تفعيل المشاريع التي يطالب بها السكان في الوقت المناسب في المجال الحضري.

يعتبر التسيير العقلاني و الرشيد للموارد المالية داخل المجالس الشعبية من بين المسؤوليات القانونية التي يتولاها الأعضاء وبناء على هذا التسيير العقلاني يتم من خلاله تفعيل المشاريع التي يطالب بها السكان في المجال الحضري

وبهذا يتحقق التطابق، لكن الواقع المعاش يعرف ضعفا في التسيير المالي ونقص المشاريع في المجالات الحضرية وهذا ما تم شرحه في الجداول السابقة بحيث تعرف كلا البلديتين نموا ثقيلا في المجال التنموي الحضري ولم تفعل فيها سواء المشاريع الخدمية أو الفلاحية أو الاقتصادية بالإضافة إلى نقص الدراسات المتخصصة في عملية التنمية والتي من خلالها يتخذ القرار المالي. فتسيير النفقات من خلال المشاريع التي يطالب بها السكان يكون من خلال التعبير عن الاحتياجات والفجوة الموجودة في الميدان وتغطيتها وما يطلب على المسؤولين هو ضرورة التدخل في تسوية هذه الأوضاع.

جدول رقم37: ضعف إشراك المجالس الشعبية البلدية المواطنين يؤثر على إدارة المجال الحضري والعناية به.

تم اختيار بعد التواصل والتنسيق بين الأعضاء والشركاء الاجتماعيين في المجال الحضري وربطه ببعد من أبعاد إدارة المجال الحضري.

Corrélations

		هل هناك توصل وتنسيق بين الأعضاء والشركاء الاجتماعيين في المجال الحضري	هل هناك يوم مخصص لاستقبال المواطنين والسماع لهم
هل هناك توصل وتنسيق بين الأعضاء والشركاء الاجتماعيين في المجال الحضري	Corrélation de Pearson	1	,350*
	Sig. (bilatérale)		,027
	N	40	40
هل هناك يوم مخصص لاستقبال المواطنين والسماع لهم	Corrélation de Pearson	,350*	1
	Sig. (bilatérale)	,027	
	N	40	40

يبين هذا الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين والتي تقدر بـ (*350,) علاقة طردية ضعيفة وهي دالة بمستوى دلالة قدره 0,027 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05 وبالتالي تتحقق صدق الفرضية الفرعية الثالثة والتي مفادهها التواصل والتنسيق بين الأعضاء والشركاء الاجتماعيين في المجال الحضري يسهم استقبال المواطنين والسماع لهم لانشغالات المجال الحضري.

يعتبر أسلوب السماع للمواطنين وفتح المجال لهم بعدا من أبعاد المشاركة المجتمعية والتي من خلالها يعبر المواطنين عن آراءهم وأفكارهم واقتراحاتهم وتوسعة مجال الحوار دلالة على أن هناك إرادة للنهوض بتحسين المجال الحضري من خلال الشركاء الاجتماعيين في توسعة المجال الحضري الذي يعتبر من بين أهم الركائز والأهداف الأساسية التي يسعى المواطنين لتحقيقها .

النتائج العامة:

- هناك صراعات داخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنسبة 65%.
- أسباب الصراعات بين أعضاء المجلس (انتمائية- قرابية- جهوية- ذهنية- قيمية).
- وجود صراعات خفية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنسبة 45%
- يتم النظر في الصراعات الموجودة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي وذلك 57,5%
- الصراعات في المجلس الشعبي البلدي غير ضرورية بنسبة 62,5% وتؤثر بدورها على المجال الحضري.
- وجود الاستشارة في الصراعات بين الأعضاء المجلس الشعبي البلدي 57,5%.
- الصراعات تأحذ وقتا طويلا لحل المشاكل بنسبة 67,5% على المدى القصير والبعيد.
- كلا البلديتين تتحصلا على التغطية المالية من طرف الولاية بنسبة 60%.
- الحصول على التغطية المالية من طرف الوزارة الوصية الخاصة بالمجال الحضري (وزارة السكن- وزارة المالية إلى غيرها من الوزارات الأخرى)
- هناك تمويل من طرف الولاية لتغطية كافة المرافق الاجتماعية بنسبة 85%
- هناك تسيير عقلاني للموارد المالية لتهيئة المناطق الحضرية.
- الرقابة مفعلة في تسيير المهام في المناطق الحضرية بنسبة 60%
- هناك إتقان نسبي ومهارة متوسطة يكتسبها أعضاء المجلس الشعبي البلدي في إدارة المجال الحضري بنسبة 45%.

- هناك تنسيق وتنظيم بين الموارد المتحصل عليها والاحتياجات الحضرية بنسبة 70%.
- لا يتم إعلام رؤساء الأحياء حول تجسيد المشاريع الحضرية بنسبة 52,5%.
- لا يتم التواصل والتنسيق بين الأعضاء والشركاء الاجتماعيين في المجال الحضري بنسبة 55%.
- الرد عن شكاوي المواطنين من طرف بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنسبة 62,5%
- لا يتم استعمال الوسائل التكنولوجية الافتراضية من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي لسماع اقتراحات المواطنين بنسبة 85%.
- عدم تفعيل المشاريع الحضرية في الوقت المناسب بنسبة 66%.
- لا يتم إشراك المواطنين في المجال الحضري بنسبة 52,5%
- هناك صعوبة في فهم القوانين التي تسير المناطق الحضرية بنسبة 57,5%.
- هناك يوم مخصص لاستقبال المواطنين والسماع لهم بنسبة 95% لكنها غير مفعّلة.
- هناك سلوك حضري للمواطن في سيرورة المشاريع التنموية بنسبة 55%.

وبناء على صدق الفرضية الفرعية الأولى والتي مفادها الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي تؤثر على إدارة المجال الحضري و الفرضية الفرعية الثانية والتي مفادها نقص الموارد المالية يؤثر على إدارة المجال الحضري وكذا الفرضية الفرعية الثالثة والتي مفادها المشاركة المجتمعية تؤثر في إدارة المجال الحضري.

نخلص في الأخير إلى تحقق الفرض العام المتمثل في أنه للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة دور كبير في إدارة المجال الحضري والاهتمام به.

فالمجالس الشعبية البلدية لها دور هام في إدارة المجال الحضري، وهذا يتوقف على الأعضاء الداخليين الذين يحملون هذه المسؤولية اتجاه المواطنين، باعتبارهم الشركاء الاجتماعيين في عملية التنمية الحضرية والمجال الحضري، فيما يخص الهياكل القاعدية الأساسية الخاصة به من مساكن ومدارس ومستشفيات وشبكات الطرق والتزويد بالماء الشروب ومعالجة مشاكل السكان الاجتماعية والاقتصادية والعمل على إيجاد الحلول للمشاكل والرد على المواطنين ومعالجة الواقع الاجتماعي كما أن الدور لا يتوقف على عضو بل يرجع على كافة الأعضاء من خلال فتح المشاركة

والمناقشة والتشاور من أجل اتخاذ القرارات الأنسب وفق الموارد المتاحة ووفق ما هو ما موجود، فالمسؤولية كما يقال هي تكليف وليس تشريف.

فالواقع الاجتماعي لعملية التنمية الحضرية داخل المجال الاجتماعي والحضري في الحقيقة له سيرورة ضعيفة خاصة على مستوى المشاريع الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية وهنا يبرز دور المجلس الشعبي البلدي في إدارة المجال الحضري من عدة جوانب وليس فقط من الجانب القانوني فما يحتاجه المواطن هو تفعيل المشاريع والأنشطة داخل الوسط الحضري وليس فقط على المستوى التطبيقي وبالتالي تصبح المشاركة المجتمعية لها دور فعال هي الأخرى من خلال توجيه عمل أعضاء المجلس والأخذ بالآراء.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في الدراسة الحالية يتبين أن للمجالس البلدية المنتخبة لها دور في إدارة المجال الحضري من وجهة نظر قانونية واجتماعية فالتنمية المحلية الحضرية لها نقائص في مختلف الميادين ما عرقل عملية التنمية كافة، أين يعتبر هذا الجانب هاما في حياة المواطن فتوفر الوسائل الضرورية في الوسط الحضري يسهل على المواطن العيش بكل أريحية، ولكن هذا لا يكون إلّا من خلال التحلي بالواجب والمسؤولية وتفعيل الرقابة على المشاريع والمرافق العمومية وتحقيق التقرب من المواطنين والسماع لأهم انشغالاتهم كذلك يكون هذا من خلال فتح قنوات الاتصال الفعالة التي تسهل على المواطن كيفية تقديم شكوى والتعبير عن آراءه.

فالواقع المعاش للتنمية الحضرية في كلا البلديتين متوقف على مدى عمل أعضاء المجلس البلدي وتكاتف جهودهم وهذا يتطلب من خلال الوعي بمتطلبات المواطن وإعادة رد الاعتبار، فدور هؤلاء الأعضاء لا يكون على مستوى الكلام فقط بل يحتاج إلى التطبيق الفعال في المشاريع الحضرية المسطرة فالأمر يتوقف على مدى تجسيد هذه المشاريع وتحقيق الربط بين الإدارة والمواطن في تفعيل التنمية الحضري بكل مجالاتها. فالقيام بالتنمية لا تتوقف على فرد واحد وإنما بتكاتف الجهود الجماعية وإشراك المواطنين في المجال الحضري للقيام بعملية التنمية المحلية.

فالمجال الحضري يحتاج إلى النظر من طرف السلطات العليا وتزويده بمختلف المشاريع الاجتماعية والاقتصادية الصناعية والفلاحية والخدمة من أجل تفعيل نشاط المواطنين والتقليل من البطالة إعادة النظر في البنية التحتية ومختلف الهياكل العمرانية وهذا لا يكون إلا من خلال الضمير المهني والقيام بالمسؤولية والمهام المسندة من اجل تحقيق تنمية محلية ومن خلال ما تم دراسته والتطرق إليه نظريا وميدانيا يتم تقديم اقتراحات منها:

- التقليل من الصراعات بين الأعضاء وتوجيهه نحو المنافسة في المجال الحضري.
- الترشيد في النفقات المالية للمشاريع ووضعها في المكان الصحيح وتقريبها ممن المواطن.
- رد الاعتبار للمواطن والسماع لشكاويه.
- تفعيل الرقابة على المشاريع ككل سواء فيما يخص الجانب الحضري أو مختلف الأنشطة الأخرى.
- معاقبة كل من يقوم بالمساس بالمجال الحضري ويقوم بتخريب ممتلكاته.
- تفعيل المشاريع الاقتصادية وفتح المجال أمام القطاع المقاولاتي في المجال الحضري من أجل تحسين المستوى المعيشي للشباب.
- إنشاء خلية الإصغاء والحوار والمتابعة لمختلف الشكاوي والاقتراحات للمواطنين.
- فتح المجال أمام المواطنين من أجل المشاركة الجماعية حول معالجة النقائص وإنجاز المشاريع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ. قائمة الكتب

1. أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
2. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الفتح، بيروت،ط2، 1982.
3. سعيد إسماعيل صيني. قواعد أساسية في البحث العلمي. سوريا: مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، 1994.
4. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2013.
5. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مداخل نظرية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية سنة 1981.
6. صالح لوجلي الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قان يونس، ليبيا، الطبعة الأولى 2002 .
7. علي زغدود، الإدارة المركزية في المؤسسات الإدارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1984.
8. عمّار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، دت.
9. محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر، 2004.
10. محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، البلدية – الولاية 1516-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر.
11. محمد بومخلوف، التحضر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان الجزائر، ط1، 2001.
12. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر.

ب.قائمة المجلات والجرائد

13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 01 مارس 1989 م، العدد 09.
14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 24 نوفمبر 1976 م، العدد 94.
15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ألأول من شعبان عام 1432 هـ، 03 يوليو سنة 2011 م، العدد 37.

ج. الرسائل والأطروحات

16. عبد الحليم، تينة: تنظيم الإدارة البلدية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.

17. حليمة بومدين، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة محلية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021.

18. عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، دت.

19. عبد القادر بريم، دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته، دراسة ميدانية بمنطقة الونشريس في مدينتي تيارت وتيسمسيلت، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر 2، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2017-2018.

20. نتيجة جيماوي، محاضرات في مقياس الظاهرة الحضرية، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2017، 2018.

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستمارة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

–جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص علم الاجتماع الحضري

سنة ثانية ماستر

استمارة بحث حول

دور المجالس البلدية المنتخبة في إدارة المجال الحضري

ملاحظة

بغرض اعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص علم الاجتماع الحضري نرجو منكم الاجابة على كل الاسئلة بكل موضوعية ونحيطكم علما ان هذه المعلومات لن تستخدم الا لغرض علمي مع الاحتفاظ بالسرية التامة للمعلومات المصرح بها وشكرا على حسن تعاونكم.

من فضل ضع علامة(X) امام الخانة المناسبة لاجابتك

اعداد الطلبة:

- **براهيمي صبرينة**
- **صادق فاطيمة**

اشراف الاستاذ:

د. بريم عبد القادر

السنة الدراسية 2022- 2023

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: أقل من 30 سنة ☐ من 35-40 سنة ☐ من 40-50 سنة ☐

3- المستوى التعليمي: متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- الأصل الجغرافي: ريفي ☐ شبه حضري ☐ حضري ☐

5-المهنة: رئيس البلدية ☐ مستشار بلدي ☐ عضو رئيس ☐

عضو مساعد ☐

6- الدخل: 15000 د.ج ☐ 35000-15000 ☐

52000-35000 ☐ من 53000 فأكثر ☐

المحور الثاني: الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي تؤثر على إدارة المجال الحضري

7- هل هناك صراعات داخلية بين أعضاء المجلس تعرقل سير المهام؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فما هي هذه الصراعات:

8- ماهي أسباب هذه الصراعات: داخلية ☐ خارجية ☐

إذا كانت داخلية فماهي:

انتمائية قرابية ☐ ☐ ☐

9- هل هناك صراعات خفية بين الأعضاء

نعم ☐ أ- ☐ ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فماهي هذه الصراعات الخفية

أحزاب ☐ جماعات ☐ تكتلات ☐

10- هل يتم النظر في هذه الصراعات نعم ☐ لا ☐

11- هل ترى هذه الصراعات ضرورية نعم ☐ لا ☐

12- هل يتم إستشارتك في هذه الصراعات نعم ☐ ☐

هل تأخذ هذه الصراعات وقتا كبيرا من أجل حل بعض المشاكل نعم ☐ ☐

إذا كانت الإجابة بنعم تكون:

على المدى القصير ☐

على المدى البعيد ☐

المحور الثالث: نقص الموارد المالية تؤثر على إدارة المجال الحضري

- هل تتحصلون على التغطية المالية نعم ☐ لا ☐

13- هل تتحصلون على التغطية المالية من طرف الوزارة الوصية بشكل كبيرن: نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فماهي:ميزانية ☐

وسائل تقنية ☐

معدات حضرية ☐

14- هل هناك تمويل من طرف الولاية تغطي كافة المرافق الإجتماعية

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم :

- مرافق إختيارية ☐
- مرافق اجبارية ☐
- مرافق عمومية"خاصة ☐

15 هل هناك تسيير عقلاني للموارد المالية: نعم ☐ لا ☐

16-هل هناك رقابة فعالة في تسيير الماليةنعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم:

زيارات تفتيشية ☐

رقابات ☐

تنسيقية ☐

17- هل تتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب لأداء المهام نعم ☐ لا ☐

المحور المحور الرابع : المشاركة المجتمعية تؤثر في إدارة المجال الحضري

18- هل هناك من الأعضاء من لديه مهارة التحكم في العمل: نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم:

بشكل كبير ☐

بشكل متوسط ☐

بشكل ضعيف ☐

19- هل هناك إتخاذ قرار جماعي حول تسيير الموارد المالية نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الإجابة بنعم تكون:

☐

إتفاق كلي ☐

إتفاق نسبي ☐

20- هل هناك تنسيق وتنظيم بين الموارد المالي المتحصل عليها والإحتياجات الحضرية

نعم ☐ لا ☐

21- هل يتم إعلان رؤساء الأحياء حول تجسيد مشروع جديد

نعم ☐ لا ☐

22- هل هناك تواصل وتنسيق بين الأعضاء والشركاء الأجتماعين في المجال الحضري

نعم ☐ لا ☐

23- هل يتم الرد على الشكاوي المقدمة من طرف المواطنين

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

إذا كانت الإجابة بلا:

انتهاك حقوقهم ☐

ضيق الوقت ☐

كثرة الشكاوي ☐

صعوبة التنسيق ☐

24- هل يتم تفعيل المشاريع التي يطالب بها السكان في الوقت المناسب

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم: فماهي :

مشا يع خدمية ☐

☐

مشاريع تجارية

منتجات متخصصة ☐

فلاحية ☐

25- هل هناك تبادل الأراء والأفكار بين الأعضاء والسكان

نعم ☐ لا ☐

26- هل يتم إشراك المواطنين في إتخاذ قرار معين في المجال الحضري

نعم ☐ لا ☐

27- هل هناك وسائل تكنولوجية وإفتراضية مفعلة من أجل سماع إقتراحات المواطنين

نعم ☐ لا ☐

28- هل توجد صعوبة في فهم القوانين الجديدة وتطبيقها

-نعم ☐ لا ☐

29- هل سلوك الحضري للانسان له دور في سيرورة المشاريع

نعم ☐ لا ☐

30- هل هناك يوم مخصص للاستقبال مواطنين والسماع لهم

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة نعم تتم عن طريق : مسؤول محلي ☐ جهة وصية ☐

31- هل يوجد شروط بقبول ملفات المترشحين لعضوية المجلس : نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابن بنعم ☐ إنتخابات جزئية ☐ إنتخابات تجديد نصف أعضاء اجلس الشعبي البلدي

إنتخابات المجالس الشعبية البلدية. ☐

الملحق رقم 04: دليل المقابلة

- هل هناك صراعات خاصة بالمجال الحضري
- إلى ماذا تعود أسباب الصراعات
- هل هناك جماعية بين الأعضاء المجاورين
- هل هناك مشروع حضري مدروس من طرف هيئات متخصصة.
- هل يتم الاهتمام بالمرافق العمومية القديمة.
- هل يتم ترميم المناطق الحضرية.
- هل هناك أشغال مفعلة في البلدية (شبكة الطرق- الإنارة- شبكة الكهرباء- الغاز- الماء- مراقبة الوسائل العامة- المرفق القاعدية)
- هل تتحصلون على الأموال لتغطية النقائص
- هل هناك تنظيم في المجال الحضري يتعتمد على أساليب علمية مدروسة.
- هل هناك مشاركة من طرف المواطنين في تنمية المجال الحضري.

الملحق رقم 03 : صورة لموقع بلدية خميستي من Google Maps

الملحق رقم 04 : صورة لموقع بلدية العيون من Google Maps

الملحق رقم 05 الهيكل التنظيمي لبلدية خميستي وهو تقريبا لبلدية العيون

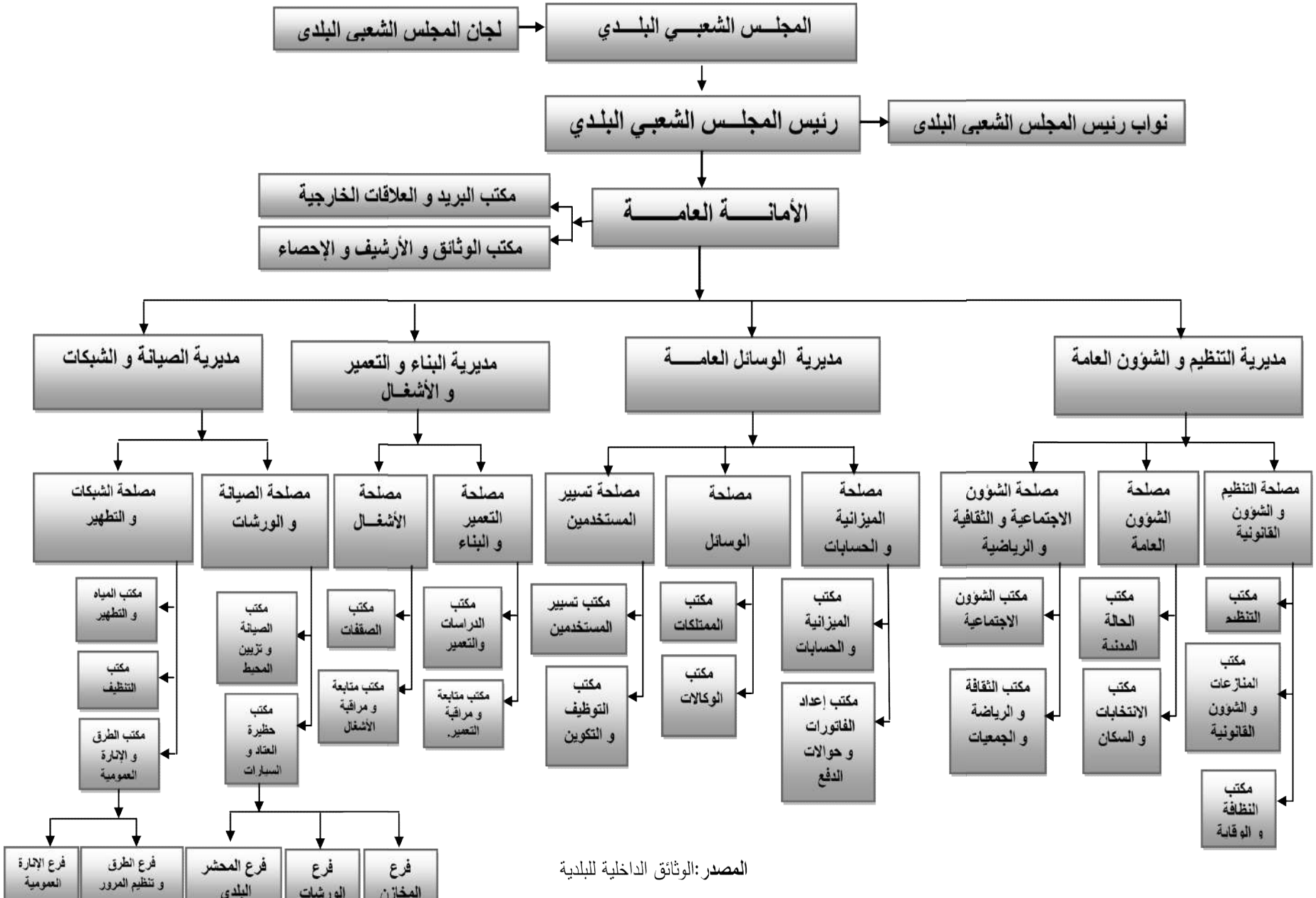

المصدر:الوثائق الداخلية للبلدية